

مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية ودوره في تقويم الاداء/بحث تحليلي

الاستاذ المساعد: د. مهدي عطيه موحى

المدرس : جاسم محمد حسين

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بابل

الملخص:

يرمي البحث الى إبراز أهمية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في منظمات الخدمات الصحية. وتنطلق مشكلة البحث من تحديد معرفة ما إذا كانت التنظيمات الإدارية ، وإجراءات العمل تسير بالشكل المناسب المتافق مع مقومات محاسبة المسؤولية من خلال تقسيم المنظمة إلى وحدات فرعية وتتبع أهمية البحث من الفوائد التي يمكن التوصل اليها من تطبيق هذا النظام ، واستند البحث الى فرضية رئيسة هي:لا يسهم نظام محاسبة المسؤولية من خلال مقوماته في تقويم الاداء لمنظمات الخدمات الصحية، واستخدام المنهج القياسي التحليلي. ولغرض اختبار الفرضية تم تصميم استبانة وزعت على افراد عينة البحث ومن خلال تحليل فقراتها تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان نظام محاسبة المسؤولية يساعد الادارة في تقويم الاداء الفعلى لمركز التكلفة والمسؤولية لتحديد الانحرافات ومعالجتها، وقد تم التوصل الى ضرورة التأكيد على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية من خلال الاسس العلمية الصحيحة والمدرورة ولاسيما من حيث عمليات التخطيط والرقابة وتقويم الاداء.

الكلمات الرئيسية:

محاسبة المسؤولية، تقويم الاداء ، مركز المسؤولية ، الهيكل التنظيمي، الموازنة التخطيطية

Abstract:

The goal is to demonstrate the importance of applying the accounting responsibility system in organizations health service. The research problem is determined see whether administrative regulations, and procedures work going properly agreed with the elements of accounting responsibility by dividing the organization into sub-units and the importance of research stems from the importance of the subject, which dealt with the concept of responsibility accounting system and the extent of its application in health services organizations, and is based on the head of research hypothesis is: responsibility Accounting system does not contribute through its components in evaluating the performance of health services organizations,, using standard analytical approach. The research has come to a group of the most important conclusions that the accounting responsibility system helps management in evaluating the actual performance of the center of the cost and responsibility to determine deviations and processed, has been to reach a need to emphasize the application of accounting responsibility system through proper and thoughtful scientific bases, especially in terms of planning, control and performance evaluation processes .

Key words:

Responsibility Accounting, performance evaluation, center of responsibility, organizational structure, planning budget

مقدمة:

تعد محاسبة المسؤولية أداة عصرية مهمة نشأت في ظل توجه العالم نحو اللامركزية، إذ أتى هذا التوجه نتيجة كبر حجم المنشآت وهياكلها الإدارية وتنوع أنشطتها، مما جعل من الصعوبة بمكان على فرد واحد أو مركز مسؤولية واحد القيام باتخاذ كافة القرارات الإدارية والإشراف والرقابة المباشرة، وفي ضوء ما سبق، يصبح من الضروري نقل بعض الوظائف الإدارية للمديرين المرؤوس ما يؤدي إلى نوع من اللامركزية. وتعرف اللامركزية نظام يتم فيه تقويض السلطة لاتخاذ القرارات إلى مستويات أدنى من الإدارة. كما تعرف بأنها تقسيم الأعمال إلى مناطق الحكم الذاتي أو العمل المنتج. لذا تم تقسيم العمل على مراكز مسؤولية وب أحجام مختلفة، وتقويض الصالحيات لمستويات إدارية مختلفة في مهام معينة مع مساعدة ومحاسبة كل فرد تم تقويضه عن مركز معين فهنا يتم ربط كل مسؤول مركز بالتكليف والإيرادات المرتبطة به، ومقارنة الأداء الفعلي والمخطط ومن ثم تحليل الانحرافات وتقدير الأداء وذلك في الطريق للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

ان محاسبة المسؤولية هي نظام اداري مهم ومصدر للمعلومات تسهل عملية اتخاذ القرارات في المدى القصير والطويل الاجل، كذلك يمثل اداة لقياس اداء التقسيمات الادارية سواء "الهادفة الى الربح او غير الهادفة الى الربح مع ذلك فان المؤشرات العامة ترتكز على رضا الزبون في المنتجات من السلع والخدمات بجانب كفاءة امان راس المال نتيجة للتحديات الاقتصادية. إذ ان ادارة راس المال بكفاءة وفاعلية من خلال تطبيق محاسبة المسؤولية على اعتبار هذا النظام يهدف الى تحقيق الاهداف المالية والتشغيلية للمنظمة.

وبتألف ه بكل البحث من اربعة مباحث خصص الاول للمنهجية، كما تناول الثاني الاطار النظري، في حين تناول الثالث الجانب العملي التطبيقي وكان الرابع للاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول: منهجية البحث Research Methodology

اولاً: مشكلة البحث:

تعد محاسبة المسؤولية أداة قياسية مهمة تهدف إلى التحقق من أن كل نشاط في المنظمة يسير وفقاً لما هو مخطط له، لذلك يتطلب تقويم الأداء الفعلي مع ما هو مخطط وتحليل الانحرافات ومعرفة أسباب حدوثها، ووضع أسس العلاج لها، بهدف توفير نظام للمراقبة وتقويم أداء العاملين ثم تحفيزهم على القيام بالعمل المخطط المطلوب منهم ، ولذلك سيتم من خلال هذه البحث معرفة مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في منظمات الخدمات الصحية من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- 1- هل هناك أنظمة تخطيطية ورقابية تربط الأداء المخطط بمراكز المسؤولية في منظمات الخدمات الصحية ؟
- 2- هل تتم مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط، في المنظمة قيد البحث؟
- 3- هل يتم تحليل الانحرافات للأداء الفعلي عن المخطط بهدف تحديد المسؤولين عنها في المنظمة قيد البحث؟
- 4- هل يوجد نظام تقارير متكامل لمراكز المسؤولية في المنظمة قيد البحث ؟
- 5- هل هناك نظام حواجز فاعل يسهم في تعزيز نظام محاسبة المسؤولية في المنظمة قيد البحث؟

ثانياً: أهداف البحث:

يرمي البحث في جانبه النظري والتطبيقي إلى:

- 1-إبراز أهمية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في منظمات الخدمات الصحية وانعكاسها على الاداء.
- 2-الوقوف على مدى تطبيق منظمات الخدمات الصحية لمحاسبة المسؤولية.
- 3-عرض واقع التطبيق العملي لنظام محاسبة المسؤولية في منظمات الخدمات الصحية وتقويمه وآفاق تطويره.
- 4-وضع التوصيات والحلول الممكنة لتذليل العقبات لأجل تطبيق محاسبة المسؤولية في المنظمات قيد البحث.

ثالثاً: أهمية البحث:

- 1- تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي تناوله الباحثان ، والتي تتناول مفهوم نظام محاسبة المسؤولية ومدى تطبيقه في منظمات الخدمات الصحية.
- 2-الsusي لبيان الفوائد والتي من الممكن تحقيقها من واقع تطبيق نظام محاسبة المسؤولية، وما المعوقات التي تقف حائلاً أمام تطبيق ذلك النظام، والعمل على وضع الحلول اللازمة لمعالجتها وتطويرها.
- 3-إظهار أهمية محاسبة المسؤولية على التخطيط والرقابة، واتخاذ القرارات، وتقويم الأداء، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة

رابعاً: فرضيات البحث:

- لقد تمت صياغة فرضيات البحث بناءً على المشكلة والاهداف ومن خلال مراجعة دراسات سابقة.
- الفرضية الرئيسية للبحث (H0):** لا يسهم نظام محاسبة المسؤولية من خلال مقوماته في تقويم الاداء منظمات الخدمات الصحية ومنها تترع الفرضيات الفرعية الآتية:-
- الفرضية الفرعية الأولى (H01):** لا يوجد تحديد واضح لمراكز المسؤولية في التنظيم الإداري لمنظمات الخدمات الصحية.

الفرضية الفرعية الثانية (H02): لا يتم إعداد موازنات تخطيطية لتقدير الأداء في مراكز المسؤولية في المنظمات قيد البحث.

الفرضية الفرعية الثالثة (H03): لا يتم مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط لغرض تقدير الأداء في مراكز المسؤولية في المنظمات قيد البحث.

الفرضية الفرعية الرابعة (H04): لا يوجد نظام تقارير متكملاً لمتابعة الأداء وتقديره في مراكز المسؤولية في المنظمات قيد البحث.

الفرضية الفرعية الخامسة (H05): لا يوجد نظام حواجز فاعل يسهم في تعزيز نظام محاسبة المسؤولية في المنظمات قيد البحث.

خامساً: المصطلحات الإجرائية:

***محاسبة المسؤولية**: ذلك النظام الذي يقيس ما مخطط له والأداء الفعلي لكل مركز مسؤولية.

***تكاليف الأنشطة**: أسلوب متتطور يسعى إلى تحقيق الموضوعية في تحصيص التكاليف غير المباشرة من خلال تحديد وتجميع الأنشطة في مجموعات للتكلفة مع استخدام العديد من مسببات التكلفة الملائمة لتبني تلك التكاليف إلى الأنشطة، مما يؤدي إلى فهم أكثر للتكاليف والحصول على معلومات تكاليفية أكثر موضوعية تساعد الإدارة في عملية اتخاذ القرارات.

***التنظيم الإداري**: ويقصد به تحديد نطاق السلطة والمسؤولية.

***الهيكل التنظيمي**: ويقصد به أن يتم تصميم نظام يقوم على إنشاء مراكز مسؤولية في الشركة.

***مركز المسؤولية**: وهو موقع في الشركة له سلطة الرقابة والتحكم والتوكيل والإيرادات أو استخدام الأموال المستثمرة.

***الموازنات التخطيطية**: تعبير كمي عن الأهداف الحالية للإدارة وخطتها المتعلقة بعمليات تمويل المنشأة خلال السنة.

سادساً: منهج البحث:

استند البحث إلى استخدام المنهج القياسي التحليلي، هذا وقد تم تغطية جوانب البحث النظرية بالاقرارة من الكتب والدوريات العربية والأجنبية ذات العلاقة بمحاسبة المسؤولية. أما جانب البحث الميدانية فقد تم إعداد استبانة من أجل جمع البيانات لتحقيق أغراض البحث من واقع منظمات الخدمات الصحية.

سابعاً: مجتمع البحث والعينة:

يمثل مجتمع البحث منظمات تقديم الخدمة الصحية من دوائر الصحة والمستشفيات والاقسام التابعة لها. أما عينة البحث فقد تم اختيار دائرة صحة محافظة بابل وشملت السادة المسؤولين في هذه المنظمة ورؤساء الاقسام والوحدات التابعة لها.

ثامناً: حدود البحث

1. الحدود المكانية: دوائر الصحة في محافظة بابل.

2. الحدود الزمانية: سنة 2014

3. الحدود البشرية: من المسؤولين ورؤساء الاقسام والوحدات التابعة لدائرة صحة محافظة بابل

تاسعاً: اداة البحث

استخدمت الاستبانة كاداة للبحث التي صممت بالاعتماد على المصادر (الرزي, 2007 والغرابية, 2011 ومكي, 2009 والهبيتي, 2003) من الأسئلة التي تمثل مختلف جوانب محاسبة المسؤولية والتي حاول الباحثان من خلال جمع الإجابات عنها وتحليلها، التعرف على واقع التطبيق العملي لنظام محاسبة المسؤولية في منظمات الخدمة الصحية وقد تم توزيع

الاستبانات على جميع افراد العينة على أساس استبانة واحدة لكل منهم، وقد تم جمع 89 استبانة أي أن نسبة الاستجابة كانت 100%.

عاشرًا: أسلوب التحليل الإحصائي:

لأجل تحليل فرضيات البحث الخمس واختبارها، لقد تم استخدام البرنامج SPSS كما استخدم الباحثان مقاييس النزعة المركزية وقد استخدم بشكل خاص المتوسط الحسابي، كما استخدم أحد مقاييس التشتت وهو الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف.

المبحث الثاني

الاطار النظري للبحث: Theoretical framework for search

من أجل بلورة المفاهيم والمتغيرات وأبعاد البحث وتطبيقاتها في منظمات الاعمال سيتم التطرق إلى الموضوع من خلال الفقرات الآتية :

اولاً: مفهوم محاسبة المسؤولية

تخلق بيئه الأعمال الحالية الفروق والتهديدات على كل من المحاسبة و المحاسبين. مع الأهمية المتزايدة التي تعلق على القضايا البيئية والمسؤولية الاجتماعية ، وإدارة المخاطر وإعداد التقارير ، و لقد شهدت مهنة المحاسبة تغيرات في الهيئات المهنية لمجارات أفعالهم مع الاتجاهات المحددة في البيئة الاقتصادية المحلية والدولية. وعلاوة على ذلك، ركزت الشركات على مطالب المحاسبين وأنشطتهم فيما يتعلق بأدوارهم في ضوء هذه التطورات. (Norreklit et.al, 2009 ; Carnegie & Napier, 2010:367

أن فكرة المساءلة قد ورد ذكرها في القرآن الكريم والأحاديث الشريفة .وفي هذا السياق يقول المولى - عز وجل " - (وقفوهم إنهم مسؤولون#) سورة الصافات ، الآية 24

" كما ورد في الأحاديث النبوية الشريفة ما يسوع مسؤولية الأشخاص عن أعمالهم، أذ قال رسول الله- صلى الله عليه واله وسلم : -"(كلم راع وكلم مسؤول عن رعيته)"

تعد محاسبة المسؤولية التطبيق العملي لأسلوب الامرکزية في اتخاذ القرارات وتقويم الاداء. وتعرف على انها نظام لاعداد تقارير الاداء التي تمكن قياس نتائج النشاط المؤدي للقرارات المتخذة لمعرفة السلطات في الهيكل التنظيمي اذ يتم بموجب هذا النظام تحديد الاهداف المقرر تحقيقها لكل مركز من مراكز المسؤوليه الذي يمنح الصلاحيات الازمة لتمكينه من تنفيذ الهدف ومحاسبته عن الانحرافات وتقويم كفاءة الاداء من خلال ما يتحقق من نتائج.

أن المبادئ التوجيهية لنظام السيطرة الادارية تعرف بوجود مجموعة متنوعة من مراكز المسؤولية. إذ تشير محاسبة المسؤولية للشركات متعددة الأقسام الى تركيب أنواع مختلفة من مراكز المسؤولية لتعزيز التوافق بين الأهداف الفردية والمؤسسية، اعتمادا على حقوق اتخاذ القرار المفوضة لمديري الفروع . ويحدد (8: 2006, Horngren,et.al). نطاق مقاييس الأداء المستخدمة لتقويم إنجازات المدير و" مدى المساءلة" وقد تتراوح من التركيز الضيق على الإنفاق أو الإيرادات في مراكز التكلفة والإيرادات على التوالي إلى مراكز الربح لمساءلة المدير عن تأثير مستويات الإنفاق أو حتى الاستخدام الفعال للحصول على عائدات . وكانت لمحاسبة المسؤولية مساحتها ، من خلال النمذجة (Simons, 2000, 75)

ولقد عرفت محاسبة المسؤولية بأنها" أسلوب يربط النظام المحاسبي بالتنظيم الإداري القائم في الوحدة الاقتصادية، ويركز على تقسيم الوحدة الاقتصادية إلى مراكز مسؤولة ترتبط بالمستويات الإدارية في التنظيم الإداري، ومن ثم ربط عناصر النشاط المختلفة

بالمؤولين عنها على أساس إمكانية التحكم فيها والرقابة عليها" (ابونصار، 2005: 22) وعرفت محاسبة المسؤولية أيضاً بأنها "عبارة عن نظام يقوم بتجميع تقارير دورية وإعدادها عن المعلومات المتعلقة بالتكاليف والإيرادات الخاصة بكل مركز مسؤولية موجود في المنشأة، بهدف تمكين الإدارة العليا من القيام بوظيفة التخطيط والرقابة على أداء هذه المراكز" (Gerald, F. Morris, 1995:75).

والهدف من محاسبة المسؤولية هو تمكين المستويات الإدارية المختلفة في الوحدة الاقتصادية، والمسؤولين عن وحدات الإشراف، من الرقابة على عناصر الإيرادات من النقطة التي يحدث فيها الإيراد، وتمكن من قياس الأداء داخل وحدات التنظيم الإداري، وتسمح للمسؤولين باتخاذ الإجراءات الصحيحة داخل الوحدة الاقتصادية

وإن أهم المزايا التي يحققها نظام محاسبة المسؤولية مساعدة الإدارة العليا في تقويم الأداء الفعلي لمراكز المسؤولية، ووضع نظام ملائم للحوافز ، ومعرفة مساهمة كل مركز في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية، ومعرفة كفاءة مديرى مراكز المسؤولية في تحقيق أهداف مراكزهم ، وتسهيل إدارة النشاط في الوحدة الاقتصادية بتقسيمها إلى مراكز مسؤولة، وتسهيل اتخاذ القرارات عند المستوى الذي يكون مديره أكثر قدرة على تلمس ومعالجة مشاكل الواقع من غيره بسرعة وكفاءة في الوقت المناسب (هيتجر، 2000: 457)

تعتمد محاسبة المسؤولية على فرضية أساسية وهي أن الأفراد يجب أن يكونوا مستعدين للمحاسبة والمساءلة عن أدائهم وعن أداء مرؤوسיהם، لذا فإن محاسبة المسؤولية تتطلب ضرورة ربط المعايير والبيانات الفعلية بالمسؤوليات لكي يمكن تقارير المحاسبة وتقويم الأداء لهذه المسؤوليات كلا على حده.

من ذلك يرى الباحثان انه يمكن تعريف نظام محاسبة المسؤولية بأنه نظام معلومات محاسبي إداري متفرع من المحاسبة الإدارية ومرتبط بالهيكل التنظيمي للمنظمة، بحيث يخدم الإدارة في رقابة وتقويم الأداء وتحليل الانحراف بكل مركز مسؤولية من خلال عمل تقارير الرقابة والأداء اللازمة عن أداء كل مركز والمحاسبة عن التكاليف والإيرادات وربطها بمراكز المسؤولية كل حسب ما يخصه،

ثانياً: خصائص محاسبة المسؤولية: يمكن تلخيصها بالنقطات الآتية: (مبدة، 2003: 325)

1-تمثل محاسبة المسؤولية مجموعة من المفاهيم والأدوات التي تستخدم لقياس كفاءة الأشخاص والأقسام في المنشأة لتحقيق الأهداف المطلوبة.

2-إن محاسبة المسؤولية هي تحديد مراكز اتخاذ القرارات المختلفة في المنشأة وربط التكاليف والإيرادات والالتزامات بكل مدير مسؤول عن اتخاذ القرارات المتعلقة بها.

3- تعد محاسبة المسؤولية أسلوباً يربط النظام المحاسبي بالتنظيم الإداري القائم في الوحدة الاقتصادية، ويركز على تقسيم الوحدة الاقتصادية إلى مراكز مسؤولة ترتبط بالمستويات الإدارية في الهيكل التنظيمي، ومن ثم ربط عناصر النشاط المختلفة بالمسؤولين عنها على أساس إمكانية التحكم فيها والرقابة عليها .

4- تقوم محاسبة المسؤولية على نظام الموازنات التخطيطية و نظام التكاليف المعيارية كي تتمكن من الاضطلاع بدور التخطيط والرقابة وتقييم أداء الوحدات الاقتصادية من خلال الربط بين الأداء المخطط والفعلي، وتحديد الانحرافات وتحليلها لتحديد المسؤولين عنها واتخاذ القرارات اللازمة لمعالجتها وتصحيحها.

5-أنه نظام يجمع بين النظام المحاسبي والنظام الإداري من الجانبين النظري والتطبيقي.

ثالثاً: أهمية محاسبة المسؤولية

محاسبة المسؤولية هو المفهوم الأساسي لنظم قياس الأداء من خلال جمع المعلومات المحاسبية الفعلية والتقارير بشأن المدخلات وخرجات مراكز المسؤولية. و تستند هذه المعلومات إلى الموارد المستخدمة في المنظمة مثل كميات المواد

و ساعات العمل و تحول المدخلات إلى مخرجات من سلع و خدمات من خلال العمليات ، ولغرض تحقيق الرقابة الإدارية تحدد مراكز التكلفة والارباح والاستثمار وتوزع الموارد على مراكز المسؤولية في المنظمة وتكون مسؤولة عن تنفيذ الخطط والأهداف لكل مركز وتقدير الأداء ويعمل النظام من خلال تدفق المعلومات من أعلى إلى أسفل في سياق السياسات العامة للعمل مع الأوامر والتعاميم. وردود الفعل من أسفل إلى أعلى مع الإبلاغ عن ما أسفت نتائج هذه الأوامر والتعاميم. (Cudi T. 1999:593).

ان أهمية محاسبة المسؤولية تأتي من حيث عمليات الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية، من خلال ما تقوم به من إجراءات يتم بموجبها متابعة التنفيذ الفعلي في إطار الأداء المخطط، بمعنى أن الرقابة تبدأ مع بداية التنفيذ الفعلي وتستمر معه وذلك بغرض الكشف عن الانحرافات وتحديد الأشخاص المسؤولين عنها واتخاذ الإجراءات الازمة لتصحيحها في الوقت المناسب ثم تحديد أسباب حدوثها وأخيراً إعداد التقارير عنها للمستويات الإدارية المختلفة لاتخاذ القرارات المناسبة بصدقها . فالرقابة هي نتيجة حتمية لتطبيق محاسبة المسؤولية.

ويمكن وصفه على النحو الآتي .(Charles T. 1984:244)

- 1• سهولة التعريف: إنه يحقق المسؤولية عن أداء المديرين.
- 2• فائدة تحفيزية: في حالة تطبيق محاسبة المسؤولية، هناك أهمية تحفيزية للفراد.
- 3• توفير البيانات: تقديم بيانات الأداء، إذ يوفر آلية. بالإضافة إلى تعزيز المدراء لصالح الأعمال.
- 4• يمكن الوصول إلى المعلومات بسهولة: محاسبة المسؤولية توفر الحصول على المعلومات الفعلية لتحديد ميزانيات الإدارات وتوقع الدخل والتكاليف المحتملة في المستقبل.
- 5• التخطيط واتخاذ قرار : محاسبة المسؤولية يساعد كثيراً في السيطرة على القرار.
- 6• السيطرة والتحكم: نظام محاسبة المسؤولية، يتعهد بأهداف وإدارة المسؤولية معاً.

رابعاً: أهداف محاسبة المسؤولية

ان الهدف الرئيس لمحاسبة المسؤولية، هو قياس الأداء، من خلال تقسيم الهيكل التنظيمي الى مراكز مسؤولية مختلفة. وبعبارة أخرى، محاسبة المسؤولية هي طريقة تستخدم لقياس أداء الإدارات منفصلة عن بعضها البعض. في هذا الإطار، فإن الهدف من محاسبة المسؤولية هو: (الفضل وشعيان, 2003: 248)

- 1- تقسيم كل تنظيم الى وحدات فرعية لتحديد مساهماتهم؛
- 2- تشكيل قاعدة لتحديد نوعية أداء مديرى الإدارات.
- 3- لتحفيز مديرى الإدارات للعمل من خلال تقسيم كل منظمة وفقاً للأهداف.
4. يهتم أسلوب محاسبة المسؤولية بإيجاد علاقة مباشرة بين التكاليف والإيرادات والأشخاص المسؤولين عنها.
5. ترتبط محاسبة المسؤولية بمبادئ وأسس التنظيم ونظم المحاسبة المالية والتكاليف والتقارير في المستويات الإدارية.
6. تسهيل عمليات الرقابة على الأنشطة وتقدير الأداء من خلال تعامل محاسبة المسؤولية مع التقرير عن المعلومات

خامساً : مزايا محاسبة المسؤولية

ان محاسبة المسؤولية توفر وسيلة لإدارة الأعمال، ويمكن وضع مزايا محاسبة المسؤولية في الترتيب الآتي: (Metin, 2014:378)

- توفر وسيلة لإدارة الأعمال التجارية الكبيرة، بتقسيمها الى مراكز مختلفة.

- تساعد على اتخاذ القرار الأفضل على المستوى مراكز المسؤولية.
- تشجع مديري الإدارات والأفراد على استخدام العروض الشخصية في أفضل طريقة.
- يوفر الحرية للمديرين في اتخاذ القرارات الهامة.
- يوفر المزيد من الوقت للإدارة العليا في صنع القرار.
- يدعم التخصص الإداري والفردي الذي يقوم على أساس الميزة النسبية.

سادساً: تطبيق نظام محاسبة المسؤولية

تطبيق محاسبة المسؤولية، وتشغيل ونجاح النظام يعتمد على الهيكل التنظيمي لقطاع الأعمال وذلك من خلال:

(Nalan , 2003:615)

- تحديد الهيكل التنظيمي للعمل.
- تحديد مراكز المسؤولية وفقاً للهيكل التنظيمي.
- تحديد مديرى مراكز المسؤولية.
- تحديد معايير التقويم (مركز النفقات والدخل والاستثمار والربح) التي سيتم استخدامها في مراكز تحت مسؤولية المديرين.
- تحديد الأهداف المتعلقة بهذه المقررات.
- تحديد النتائج مقارنة الفعلي بالمحاطط .

في نظام محاسبة المسؤولية، أولاً وقبل كل شيء، النظر في الهياكل التنظيمية للشركات، مراكز المسؤولية والسلطات من مديرى هذه المراكز المحددة. وترتيب الميزانيات لكل مركز مسؤولية ويتم تحديد المعايير الازمة. لمحاسبة المسؤولية ثم تنفيذ خطط المحاسبة وحساب النتائج وفقاً لمراكز المسؤولية .

سابعاً: مقومات نظام محاسبة المسؤولية

1. الهيكل التنظيمي الإداري: يعد بالنسبة للوحدة الاقتصادية محوراً أساسياً بينى عليه نظام محاسبة المسؤولية فيها، الأمر الذي يساعد في تحديد مراكز المسؤولية كإحدى المقومات الأساسية لهذا النظام إذ يتم توضيح خطوط السلطة والمسؤولية في التنظيم الإداري للوحدة الاقتصادية. ما يؤدي إلى تحديد المستويات الإدارية المختلفة في التنظيم، وكذا وحدات الإشراف والمسؤولية والأشخاص المسؤولين عن هذه الوحدات. ولقد عرف التنظيم الإداري بأنه "الإطار الذي يضم القواعد واللوائح والصلات بين الأفراد، ويحدد سلطات العاملين ومسؤولياتهم وواجباتهم لتحقيق أهداف الخطة، بعد ما تم تجميع أوجه النشاط ويساعد كذلك في إلغاء التعارض في الأهداف والاستخدام الأمثل للموارد والأخذ بالإجراءات المثلث". (زويلف, 1999: 24)

تقوم الوحدات الاقتصادية عادة بإعداد توصيف للهيكل التنظيمي ، باستخدام قائمة للوظائف والمسؤوليات لكل وحدة تنظيمية، للقضاء على ظاهرة التداخل التي قد تشوب هيكل التنظيم، ويمكن الاستعانة في تحديد قابلية البنود للرقابة بواسطة المسؤول عن الوحدة التنظيمية، و تدرج ١ المستويات الإدارية في الوحدة الاقتصادية من أعلى إلى أسفل تبعاً لسلطاتها ومسؤولياتها، وتعاون هذه المستويات فيما بينها على إنجاح الوحدة الاقتصادية، وتحقيق أهدافها، وعموماً يمكن تقسيم التنظيم الإداري في الوحدات الاقتصادية بمختلف أحجامها إلى ثلاثة مستويات هي : الإدارة العليا، والإدارة الوسطى ، والإدارة التنفيذية (رامل, 2000: 512)

أن نظام محاسبة المسؤولية يتطلب وجود هيكل تنظيمي واضح يتتصف بصفات معينة من أهمها تقويض السلطة وتركيزها، وهو ما يطلق عليه اللامركبة والمركبة، إلا أن محاسبة المسؤولية تميل إلى تطبيق تقويض السلطة أكثر من تركيزها ولكن يجب أن يصاحب عملية اللامركبة المحاسبة والمسؤولية.

2. الموازنات التخطيطية لمراكز المسؤولية.

يتطلب تقويم أداء الوحدات الاقتصادية وجود معايير مسبقة، يتم في صورتها معرفة ما إذا كان هذا الأداء الفعلي مطابقاً للأداء المخطط، وهذا يتطلب وضع موازنة تخطيطية لكل مركز مسؤولية على حدة، لتصبح هدفاً يسعى المركز لتحقيقه . وتقدم التكاليف المعيارية الأساسية اللازم لوضع الخطة ، والحكم على كفاءة الأداء الفعلي، وتحديد الانحرافات عن الخطة الموضوعة، وبعد أن يتم تحديد معايير الأداء حسب التكاليف المعيارية أو الموازنات التخطيطية يتم ربطها بـمراكز المسؤولية المكلفة بتحقيقها، فمحاسبة المسؤولية لا تقف عند الرقابة على التكاليف والإيرادات، وإنما تتعداها لتصل إلى المسؤولين عنها وهذا لا يتحقق إلا إذا تم ربط المعايير المحددة سلفاً بـمركز المسؤولية المتسبب فيها . وتسعى الوحدة الاقتصادية لتحقيق أهدافها، من خلال إعداد الخطة الازمة لذلك، وتعد الموازنة تعبراً كمياً عن خطة مقدمة للأداء . أذ تعد الأساس لعمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات . إن إعداد الموازنة التخطيطية، لتناءم مع متطلبات محاسبة المسؤولية ، يقتضي أن يتوافر في الموازنة أساس عامة يجب مراعاتها، لتحقيق أهدافها . (صيام, 2004: 5)

ان اساس إعداد الموازنات التخطيطية لـمراكز المسؤولية تكمن في أن تسعى الادارة في كل مركز إلى تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية، وأن يتم ربط تقديرات الموازنة بالتنظيم الإداري للوحدة الاقتصادية، وذلك من خلال جعل كل وحدة إدارية في التنظيم الإداري مركزاً للمسؤولية ، وربط الموازنة التخطيطية بنظام حواجز للعاملين في المستويات الإدارية المختلفة للوحدة الاقتصادية، لتشجيعهم على تحقيق أقصى كفاءة ممكنة . والاهتمام بالجانب السلوكي ذو فاعلية في إعداد الموازنات التخطيطية ، أذ يحقر المديرين والعاملين ، ويدفعهم نحو اتخاذ القرارات لصالح المنظمة.

3. مراكز المسؤولية:

إن تقسيم المنشأة إلى مراكز مسؤولية ضمن هيكلها التنظيمي، يعتمد على درجة السلطات الممنوحة لكل مدير مركز لاتخاذ القرارات المتعلقة بتكليف المركز أو إيراداته أو أرباحه أو العائد على استثماراته . أما البنود التي لا يمكن للمدير التحكم فيها أو الرقابة عليها فتدخل في نطاق مسؤولية رئيس مركز مسؤولية آخر . لذا من الضروري حصر وتحديد مسؤوليات كل مركز بالتكاليف المباشرة وغير المباشرة، والإيرادات وأسعار التحويل بين المراكز حتى لا يحدث تداخل بين مسؤوليات المراكز، وحتى تكون المساعدة عادلة. (الغرابية وآخرون, 2011: 221)

ويعرف مركز المسؤولية على أنه وحدة إدارية أو فنية موجودة في المنظمة وله هدف معين ويستخدم مصادر المنظمة ومواردها من أجل تحقيق أهدافه، ويقع تحت سلطة شخص معين وبدون ذلك لا يكون له وجود وتتضمن مراكز المسؤولية الانواع الآتية :-(الرجبي، 2007 ،ص 327) :

أ-مراكز الكلفة : والتي تعد وحدة تنظيمية تتحذ كاساس لجميع عناصر التكاليف وتحدد بحدود مسؤولية شخص معين ويكون تركيز المسؤولية موجوداً فقط في جانب التكاليف التي يمكن ان تؤثر في قراراته

ب- مراكز الربحية : فهو وحدة تنظيمية اخرى تمتد فيها المسؤولية لتعطي فيها جانبي الإيراد والتکاليف (الارباح) حيث يكون هدف الوحدة لتعظيم ارباح المركز الناجمة عن الفرق بين الايرادات المتحققة والتکاليف المستفيدة اما راس المال المستثمر فلا يدخل في نطاق مسؤولية مدير المركز للربحية بل يخص الادارة العليا وبعد صافي الربح هو المقياس لاداء العاملين فيه ويراعي الفصل بين الايرادات والتکاليف الخاصة للرقابة والتکاليف الغير خاضعة للرقابة.

ج- مراكز الاستثمار: وهي وحدة تنظيمية اخرى تمتد فيها المسؤولية لتعطي الايرادات والتکاليف الجارية والاستثمارية ويتم فيه تتبع راس المال المستثمر في مركز المسؤولية بحيث يمكن قياس تقويم الاداء بصورة افضل نظراً لأن تتبع جميع عناصر الاداء بما في ذلك راس المال المستثمر يؤدي الى معرفة المسؤولية وكفافتهم وبالتالي مساعلتهم.

4- قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط:

إن قياس الأداء الفعلي لمديري مراكز المسؤولية يستلزم توفير بيانات فعلية يتم القياس من خلالها. وتنشأ عملية القياس مع بدء الأنشطة في الوحدة الاقتصادية، وتؤثر فروع المحاسبة كلها (المالية والتكاليف والإدارية) في عملية القياس الفعلي. وبعد انتهاء عمل النظام المحاسبي، وتحديد الأداء الفعلي وفق المبادئ المحاسبية، يتم ربط الأداء الفعلي بالأداء المخطط لمراكز المسؤولية كلها وتخصص له تكاليفه وإيراداته التي نشأت وتأثرت بقرارات رئيسة ، وفق قابلية التكلفة والإيراد للرقابة .ويكون قد توا فر لكل مركز المسؤولية ما يخصه من تكلفة وإيراد مخطط وفعلي، وبذلك تسهل عملية قياس الأداء في كل مركز مسؤولية .ويتم تحليل الانحراف الحاصل بين الأداء الفعلي والأداء المخطط، والذي قد يكون سالباً أو موجباً، وفي كلتا الحالتين يعد هذا انحرافاً عن المخطط. (جودة وآخرون, 2009: 32)

أن تحليل الانحرافات على أساس تحديد المسؤولية عن حدوثها يتطلب أولاً إجراء المقارنة بين الأداء المخطط والأداء الفعلي لمراكز المسؤولية المختلفة وتحديد الانحرافات، ثم بعد ذلك تحليل هذه الانحرافات من خلال التمييز بين الانحرافات التي هي في صالح الوحدة الاقتصادية والتي تتحقق عندما تنخفض التكلفة الفعلية عن التكلفة المعيارية وتسمى "الانحرافات الموجبة" وبين الانحرافات التي ليست في مصلحة الوحدة الاقتصادية، والتي تتحقق عندما تزيد التكلفة الفعلية على المعيارية وتسمى "الانحرافات السالبة"، ثم إجراء دراسة دقيقة لهذه الانحرافات بهدف اتخاذ القرار المناسب بتصديها لمعالجتها وذلك في ضوء حجمها معتبراً عنها بقيمة مالية أو عينية، وتحديد فيما إذا كان الانحراف يعود إلى أسباب وعوامل داخلة أو خارجة عن نطاق رقابة المستويات الإدارية، ثم تحديد الأسباب المختلفة المؤدية إلى حدوثها وتقدير إمكانية تكرار تلك الأسباب وتحديد الأشخاص المسؤولين عن حدوثها، وذلك من خلال معرفة قدرة رئيس مركز المسؤولية على تلافي تلك الانحرافات أو عدم تمكنه من ذلك ومن ثم تحديد مسؤوليته عنها(مبدأ، 2003: 338)

5- تقارير الأداء :

العديد من الدول يكون لديها شكل من أشكال الإطار المفاهيمي التي تدعم بها المعايير المحاسبية. ويتم تعريف الإطار المفاهيمي بأنه "نظام متماسك للأهداف المتراقبة والأسس التي من المتوقع أن تؤدي إلى معايير متسقة " لتحديد طبيعة وحدود وظيفة المحاسبة المالية والتقارير "(Deegan, 2006: 2003).

وتعد تقارير الأداء من الوسائل الرقابية المهمة إذا ما أمكن تعرف أسباب انحرافات الأداء الفعلي عن المعايير المحددة مقدماً .وتشتمل التقارير لإبلاغ المسؤولين بها ، ومتابعتها ، والقيام باتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية ملائمة . ويعرف التقرير بشكل عام على أنه " عرض للحقائق الخاصة بموضوع معين أو مشكلة معينة عرضاً تحليلياً بطريقة مسلسلة مع ذكر الاقتراحات التي تتماشى مع النتائج التي تم التوصل إليها بالدراسة والتحليل. (زيدان، 1997: 12)

إن إيصال المعلومات عن مراكز المسؤولية في المستويات الإدارية الدنيا إلى المستويات الإدارية العليا يتم في شكل تقارير أداء، حيث تعد هذه التقارير وسيلة الاتصال الرسمي بين المستويات المختلفة في التنظيم الإداري في الوحدة الاقتصادية، وتبين هذه التقارير الأداء الفعلي والأداء المخطط والانحرافات بينهما عن فترة مالية محددة، وكذلك تحليل الانحرافات، وتفسير أسبابها ، وتحديد المسؤولية عنها

وقد استندت التقارير إلى جدوى القرار والمساءلة للأهداف المالية ، وتقديم تعريف واسع لمستخدمي المعلومات المالية بما في ذلك الجمهور. والهدف المالي للتقارير للأغراض العامة يوصف بأنه "توفير المعلومات ذات الصلة والموثوق بها لمساعدة المستخدمين إجراء وتقديم القرارات عن تخصيص الموارد الشحيحة و تسمح للإدارة و مجالس الإدارة لأداء

مساعلتها " ومن ثم تفسير واسع يمكن أن يشمل المعلومات غير المالية مثل الآثار الاجتماعية أو البيئية. (Idowu, 2009:2)

ان إدخال معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في كثير البلدان يعني اعتماد الاطر المعيارية لإعداد وعرض البيانات المالية. في هذا الإطار، فإن الطبقات الرئيسية من مستخدمي البيانات المالية هي: "المستثمرين والموظفين والمقرضين والموردين وغيرهم من الدائنين التجاريين، والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور العام. و يصف الهدف من البيانات المالية وهو توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي من المنظمة ويمكن أن يكون مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية

ومن فوائد التقارير

أ- تساعد الادارة في تحسين الاداء .

ب- تحطط للعمليات للمستقبل .

ج- تحفيز للعاملين في العمل في منشأتهم .

انواع التقارير من حيث التقديم

-1 تقارير قبل الاداء .

-2 تقارير اثناء تأدية المهام .

-3 تقارير بعد الانجاز.

6- نظام الحواجز.

تبغ الأهمية الأساسية لنظام الحواجز من أهمية العنصر البشري بصفته أحد عناصر الإنتاج ، التي يمكن استخدامها بكفاءة، لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية. ولقد عرفت الحواجز على أنها "مجموعة من العوامل والمؤثرات الخارجية التي تثير الفرد وتدفعه لأداء الأعمال الموكلة إليه على خير وجه عن طريق إشباع حاجاته ورغباته المادية والمعنوية " ونظراً لأن نظام محاسبة المسؤولية يبرز أهمية العلاقات الإنسانية، فإن الأمر يتطلب التخطيط الواعي، والعناية الكبيرة من الإدارة في دراسة دوافع عامليها، وتحليل العناصر المؤثرة فيها، لتمكن من وضع نظام للحواجز، يعمل على تكوين شخصيات صالحة للقيادة، وتقويض السلطات والمسؤوليات للمستويات الإدارية المختلفة . (الهيتي، 2003: 255)

إن الالتزام باتباع المبادئ والقواعد المحاسبية من أجل وضع نظام رقابي فاعل لا يكفي، بل يستلزم الأمر الاسترشاد بفلسفة الحواجز، من أجل وضع نظام رقابي يأخذ العوامل الإنسانية في الحسبان. هذا ويتوقف نجاح الأدوات المحاسبية المختلفة، سواء أكانت في صورة نظام متكامل لمحاسبة المسؤولية ، أم في صورة موازنات تخطيطية ، أو معايير أداء مختلفة ، على مدى التعاون بين المستويات الإدارية المختلفة، ومدى ما تلقاه من قبول عام في التنظيم الإداري، ومدى ما يتوافر من حواجز تبعث على ذلك التعاون وهذا القبول. ونقسم الحواجز من حيث طبيعتها إلى: حواجز مادية أو معنوية، أو مادية ومعنوية في آن واحد، أما من حيث شموليتها فنقسم إلى : حواجز فردية وحواجز جماعية (جودة وآخرون، 2009: 33)

إن أي وحدة اقتصادية ترغب أن يتوافر لديها نظام حواجز فاعل، عليها أن تستند إلى نظام يشمل النقاط التالية التي تعد مقومات نظام الحواجز :

أ- تعريف دوافع أفراد التنظيم كافة .

ب- تحديد أولويات هذه الدوافع من وجهة نظر أفراد التنظيم .

ج- اختيار أنواع الحواجز التي تتفق مع الدوافع .

د- تحديد معايير منح الحوافر وشروطها.

هـ- تحديد قيمة منح الحوافر.

ولتحقيق أهداف ومزايا نظام الحوافر لابد من توافر المتطلبات والمقومات الآتية فيه (زامل، 2000: 32) :

- العدالة: أذ يتم ربط الحوافر بالأداء وليس بالعواطف والنوازع الشخصية للرؤساء .
- الإقناع: بأن تكون خطة الحوافر مقتعة للعاملين، وذلك من خلال إشراكهم في مناقشاتها وإعدادها.
- الثبات: اتصاف الخطة بالثبات واستمرارية التطبيق لا يعني عدم مراجعتها من حين لأخر لأجل التطوير والتحسين، ومراعاة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- الفورية: بأن تدفع الحوافر بعد أداء العمل مباشرة أو في المواعيد المحددة دون تأخير .
- الوضوح: فلابد من اتصاف الخطة بالوضوح والسهولة، ولاسيما في طريقة الحساب، وعدم ربطها بالرواتب لئلا يعتقد بأنها جزء من الراتب، ففقد بالتالي وظيفتها كأسلوب للتحفيز.

تاسعاً: دور نظام محاسبة المسؤولية في تقويم الأداء

1-مفهوم تقويم الأداء

تبباين اراء الباحثين في التعبير عن مفهوم الاداء المنظمي بين الاهتمام الضيق بتحقيق اهداف محددة لجانب معين في المنظمة وبين الاطار الاوسع الذي حاول استيعاب مفهوم المنظمة بوصفها مجموعة من الاهداف بينما اتفق اخرون على ان الاداء المنظمي هو بناء متعدد الابعاد، وابرز ابعاده هي: الكلفة والفاعلية والاقتصاد والتکيف (الخطيب، 2002: 78). وقد اورد الباحثون عدد من التعريف لمفهوم الاداء:-

الجدول (1) مفهوم الاداء كما اوردها الباحثون

الكاتب	السنة	المفهوم	ت
Schermerhor & Gohnfeel	2000:26	معرفة المنظمة لمواردها والذي تمثل بإمكانية المنظمة في الحصول على أشخاص جيدين والاحتفاظ بالنتائج الجيدة.	1
Heelen & Huber	2000: 231	النتيجة النهائية لنشاطات المنظمة.	2
Jones	2001:18	قدرة المنظمة على استخدام مواردها المختلفة لتحقيق أهدافها بطريقة كفوءة.	3
Daivd	2001: 308	نتائج الأنشطة التي يتوقع منها إن تقابل الأهداف المحددة.	4
Al- Dahiree	2003:6	هو قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف باستخدام الموارد المتاحة .	5
Molina, et al	2010:389	الأداء هو الحلقة الأخيرة التي ترغب المنظمة بتحقيقها أو أنها الغايات التي تسعى المنظمة إلى الوصول إليها، بفاعلية وكفاءة	6

المصدر: من اعداد الباحثين

2. انواع الاداء:

تحدد انواع الاداء المنظمي بثلاث مجموعات (الجبوري والجنابي , 2014 : 8)

أ- الاداء المالي:

وذلك ان هذا المؤشر يشير الى استخدام المؤشرات المالية لقياس الاداء لانه:

- يمكن مقارنتها مع المنافسين والمعدل العام للصناعة.

- امكانية تحديد معدلات المخاطرة المحتملة

- معرفة كشوف الارباح غير المتحققة وفرص النمو المحتملة

ب- اداء العملياتي:

ويتضمن استخدام مقاييس عملياتية مثل الحصة السوقية وجودة المنتجات وتقييم منتجات جديدة.

ج- الفاعلية التنظيمية:

اذ يتتأثر مستوى الاداء بتفاعل الموارد والمهارات والتكنولوجيا والتأثيرات البيئية المختلفة. ومن ثم فان مستوى الاداء هو حصيلة التفاعل الشامل للمنظمة في مرحلة زمنية معينة اذ يصبح مقياس الفاعلية هو المقياس المناسب لاداء التنظيمي الشامل.

3. أهداف الاداء

إن عملية تقويم أداء المنظمات ضرورية جدا لإدارتها على وجه الخصوص، حيث يمكن من خلالها تحقيق عدة أهداف من أهمها الآتي: (المحياوي,2006:359).

- تساعد في معرفة درجة تحقيق استغلال الموارد المتاحة للمنظمة مقارنة بالأهداف المطلوب تحقيقها .
- تحديد الوضع الداخلي من أذ نقاط القوة والضعف، وكذلك معرفة الفرص والتهديدات التي تحيط بالمنظمة في بيئتها الخارجية.
- وضع الخطط المستقبلية للمنظمة.
- تساعد في ترشيد قرارات الإدارة فيما يتعلق بالمجالات المختلفة للمنظمة.

4. أهمية الاداء المنظمي

رأى (Tapinos, Dyso& Medow, 2005 : 371) بان أهمية معرفة الأداء المنظمي يمكن أن تستعمل من اجل :

- توجيه تخصصات الموارد.
- تقويم الأداء الإداري.
- مساعدة المديرين في تشخيص الأداء الجيد .
- يوضح حقيقة المبادلات بين الربح والاستثمار.
- ضمان أن إدارة المنظمة تعرف الوقت المناسب للتدخل في الأعمال المتدفورة.
- التأكيد على مستوى التنسيق بين أجزاء الأعمال والسياسات.
- مناقشة انسجام تقسيمات الهيكل في التنفيذ .
- الإطلاع على معرفة حال المشاركين في التنفيذ للحظة الدوافع والاتجاهات لدى الأفراد.

5- دور محاسبة المسؤولية في الأداء

أن تقويم الأداء فيه تم بتحليل الانحرافات التي حدثت ومعرفة مسبباتها وتحديد المسؤول عنها، وعليه يعد تقويم الأداء أكثر شمولًا من الرقابة، أذ أنه يسير في نفس اتجاه الرقابة ثم يزيد عنها في عملية تحليل النتائج، بل أن الرقابة ذاتها تعد مرحلة من مراحل تقويم الأداء (www.kau.edu.sa: 2009).

ويبرز دور نظام محاسبة المسؤولية في عملية تقويم الأداء من خلال ما يقوم به من وظائف تتمثل في التعرف على مدى تحقيق المنظمة للأهداف المحددة لها، وتحديد مراكز المسؤولية المسئولة عن انحرافات النتائج الملائمة أو غير الملائمة، بعد تفسير تلك الانحرافات مقارنة بما ورد في الموازنة التخطيطية بشكل واضح، أذ يخطط التكاليف والإيرادات للأفراد المسؤولين عن اتخاذ القرارات في الأنشطة لأجل تحسين الأداء .

6- معايير تقويم الأداء: بالنسبة لمراكز الكلف وتحديد المواد المباشرة فان معايير التقويم تجزأ الى تحليل كلفة المواد الى مكوناتها والمتمثلة بانحراف السعر والكمية والتي تحسب على النحو الاتي .

$$\text{اولا: الانحراف الكلي} = (\text{الكلفة الفعلية} - \text{الكلفة المعيارية}) \quad \text{للمواد الاولية المستخدمة في الانتاج}$$

يحلل هذا الانحراف الى:

- انحراف سعر = (السعر الفعلي - السعر المعياري)* الكلفة الفعلية للمواد
- انحراف كمية=(كمية فعلية - كمية معيارية)* السعر المعياري

ثانيا الاجور

$$\text{الانحراف الكلي} = (\text{تكلفة المعيارية} - \text{تكلفة الاجور}) \quad \text{للاجور المباشرة المباشرة الفعلية}$$

يحلل الى انحراف معدل اجر وكفاية.

- معدل الاجر =(معدل الاجر الفعلي _ الاجر المعياري)* الوقت الفعلي.
- انحراف كفاية=(ساعات فعلية _ ساعات معيارية)* معدل الاجر المعياري.

ثالثا: المصروف الصناعية غير المباشرة المتغيرة ويتم قياسه بالمؤثرات الآتية

- انحراف طاقة: هو الفرق بين التكاليف المعيارية المخططه للإنتاج الفعلي من الموازنة المرنة للمستوى المخطط.
- انحراف الكفاءة : هو الفرق بين الموازنة المرنة المستوى المعياري المخطط والموازنة المرنة للمستوى الفعلي .
- انحراف الانفاق : هو الفرق بين الموازنة المرنة المستوى الفعلي والتکاليف المعيارية اما معايير تقييم مراكز الربحية بموجبها يتم تحليل مجمل الربح وفقاً للمعاملات الآتية
- انحراف مجمل الربح = مجمل الربح للسنة الحالية - مجمل الربح للسنة السابقة

ويحلل هذا الانحراف الى انحراف مبيعات

- انحراف مبيعات = ايراد المبيعات للسنة الحالية - ايراد مبيعات السنة السابقة

ويحلل انحراف المبيعات الى

- انحراف سعر البيع = (سعر البيع للسنة الحالية - سعر البيع للسنة السابقة)* عدد الوحدات المباعة للسنة الحالية.
- انحراف حجم المبيعات=(عدد الوحدات المباعة للسنة الحالية - عدد الوحدات المباعة للسنة السابقة)* سعر البيع للسنة السابقة .

اما بخصوص انحرافات كلفة البضاعة المباعة يكون كالتالي:

كلفة البضاعة المباعة = كلفة البضاعة المباعة للسنة الحالية - كلفة البضاعة المباعة للسنة السابقة .

ويحلل هذا الانحراف الى:

- انحراف الكلفة = $(كـلـفـةـ الـوـحدـةـ الـواـحـدـةـ لـلـسـنـةـ الـحـالـيـةـ -ـ كـلـفـةـ الـوـحدـةـ الـواـحـدـةـ لـلـسـنـةـ السـابـقـةـ) * عدد الوحدات المباعة لـلـسـنـةـ الـحـالـيـةـ$
 - انحراف حجم الكلفة = $(عـدـدـ الـوـحدـاتـ الـمـبـاعـةـ لـلـسـنـةـ الـحـالـيـةـ -ـ عـدـدـ الـوـحدـاتـ الـمـبـاعـةـ لـلـسـنـةـ السـابـقـةـ)$
* $(كـلـفـةـ الـوـحدـةـ الـواـحـدـةـ مـنـ الـبـضـاعـةـ الـمـبـاعـةـ لـلـسـنـةـ السـابـقـةـ)$.

ج: معايير تقويم مراكز الاستثمار

معدل العائد على الاستثمار = معدن الدورات للمبيعات * الهامش العائد هو صافي الربح قبل الضريبة والفوائد مقسم على المبيعات

<u>المبيعات</u>	<u>مجموع الموجدات</u>	<u>* المبيعات</u>	<u>صافي الربح قبل الضرائب والفوائد</u>
المبيعات	مجموع الموجدات	*	صافي الربح قبل الضرائب والفوائد



معايير الربح المتبقى : هو صافي الربح بعد تغطية الفوائد المحسوبة على رأس المال المستثمر في المركز والفائدة يحددها المصروف.

هناك حد ادنى يجب تغطيته وهو السائد في السوق اذا تم تغطيته وزاد هو الربح المتبقى الفائدة المحسوبة على راس المال المستخدم وفق الفائدة في المصادر تمثل الحد الادنى للربح الواجب تحقيقه والا عد الاستثمار غير مقبول اما الربح المنتظر، اي الفائز، عن الحد الادنى، فهو معيار التقويم الاداء في، مراكز الاستثمار.

الدخل المتبقى = صافي الربح للنشاط - (رأس مال المستثمر في المركز * معدل العائد المستهدف)

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

يتم في هذا المبحث التحليل الوصفي الاحصائي لمتغيرات البحث من خلال الادوات الاحصائية كالمتوسط والانحراف المعياري والانحدار وعلاقت الارتباط والتأثير لمتغيرات البحث المستقلة والمعتمدة واختبار الفرضيات. ومن خلال الفقرات

أولاً: وصف خصائص العنزة

شملت عينة البحث عدداً من المديرين ورؤساء الأقسام ومسؤولي الشعب وأخرون في المؤسسات الصحية في محافظة يابل، قيد البحث والحداء، أدناه توضيح خصائص عينة البحث من تحليلاً لفقرات الاستبيان.

١. المسمى الوظيفي:

يتضح من الجدول رقم(2) أن الخاصية الأولى وهي المسمى الوظيفي لأفراد العينة تتألف من (11) فرد بعنوان محاسب وبتكرار نسبي اكبر من بقية الوظائف وبنسبة (35%) وبعده يأتي المدير المالي بلغ (9)من افراد العينة وبتكرار نسبي (%) كما كان (5) من افراد العينة يشغل مدير مؤسسة وبتكرار (16%) وهنالك (6) من افراد العينة يشغلون وظائف اخرى غير ما ذكرت وبتكرار (19%) كالاحصائي وغيرها وبذلك يتبين ان افراد العينة اكثر قربا لموضوع البحث ما يشير الى انه اكثرا ادراكا لاسئلة البحث.

جدول رقم(2) وصف خاصية المسمى الوظيفي

الخاصية	الفئة	النكرار	النكرار النسبي%
المسمى الوظيفي	محاسب	11	35
	مدير مالي	9	30
	مدير مؤسسة	5	16
	غير ذلك	6	19
المجموع		31	100

2- المؤهل العلمي :

يتضح من الجدول رقم(3) أن الخاصية الثانية وهي المؤهل العلمي والذي توزع على فئات كما يأتي الفئة الأولى : (الثانوية) كان عدد أفراد العينة فيها(3) وبنسبة (10%)، الفئة الثانية : الدبلوم وكان عدد افراد العينة (6) وبتكرار نسبي(19%), الثالثة: (البكالوريوس) كان عدد أفراد العينة فيها(20) وبنسبة (65%)، الفئة الثالثة : (الدراسات العليا) كان عدد أفراد العينة فيها(2) وبنسبة (6%)، مما يتبين الفئة الاكثر تكرارا هي حملة البكالوريوس

جدول رقم(3) وصف خاصية المؤهل العلمي

الخاصية	الفئة	النكرار	النكرار النسبي%
المؤهل العلمي	ثانوية	3	10
	دبلوم	6	19
	بكالوريوس	20	65
	دراسات عليا	2	6
المجموع		31	100

3. التخصص العلمي :

يتضح من الجدول رقم(4) أن الخاصية الثالثة وهي التخصص العلمي والتي توزعت على فئات وكما يأتي الفئة الأولى : تمويل ومصارف وكان عدد أفراد العينة فيها(1) وبنسبة (3%)، الفئة الثانية : الاقتصاد وكان عدد أفراد العينة فيها(9) وبنسبة (29%)، الفئة الثالثة : المحاسبة وكان عدد إفراد العينة فيها(12) وبنسبة (39%)، الفئة الرابعة : ادارة اعمال وكان عدد إفراد العينة فيها(5) وبنسبة (16%)، الفئة الخامسة : غير ما ذكر اعلاه وكان عدد أفراد العينة فيها(4) وبنسبة (13%)، وتعد الفئة الثالثة (المحاسبة) هي أكثر نسبة والتي بلغت (39%).

جدول رقم(4) وصف خاصية التخصص

الخاصية	المجموع	الفئة	النكرار	النكرار النسبي %
التخصص		تمويل و مصارف	1	3
		اقتصاد	9	29
		محاسبة	12	39
		ادارة اعمال	5	16
		غير ذلك	4	13
	31			100

4- سنوات الخبرة:

يتضح من الجدول رقم(5) أن الخاصية الرابعة وهي سنوات الخبرة والذي توزع على اربعه فئات الأولى : (اقل من 5 سنوات) كان عدد افراد العينة فيها(3) وبنسبة (10%)، الفئة الثانية : (6-10 سنة) كان عدد افراد العينة فيها(10) وبنسبة (32%)،الفئة الثالثة(11-15 سنة) كان عدد افراد العينة فيها(7) وبنسبة (23%),الفئة الرابعة (اكثر من 16سنة) وكان عدد افرادها (11) وبنسبة (35%) وتعد الفئة الرابعة هي أكثر نسبة والتي بلغت نسبة (35%).ما يشير الى زيادة خاصية الخبرة ل اكثر افراد العينة.

جدول رقم(5) وصف خاصية الخبرة

الخاصية	المجموع	الفئة	النكرار	النكرار النسبي
سنوات الخبرة		اقل من 5 سنة	3	10
		6-10 سنة	10	32
		11-15 سنة	7	23
		اكثر من 16 سنة	11	35
	31			100

5- عدد المرؤسين :

يتضح من الجدول رقم (6) الخاصية الخامسة هي عدد الافراد المرؤوسين من لدن افراد العينة والتي توزعت على فئات كما يلي الفئة الأولى : (1-5) افراد وكان عدد افراد العينة فيها(9) وبنسبة (29%)، الفئة الثانية : (6-10) فرد وكان عدد افراد العينة فيها(15) وبنسبة (48%)، الفئة الثالثة : (اكثر من عشرة افراد) وكان عدد افراد العينة فيها(7) وبنسبة (23%)، وكانت الفئة الثانية (6-10 افراد) هي الاكثر تكرارا.

جدول رقم(6) وصف خاصية عدد الافراد المرؤوسين

النكرار النسبي	النكرار	الفئة	الخاصية
29	9	5-1 افراد	عدد الافراد المرؤosisen
48	15	6-10 افراد	
23	7	اكثر من عشرة	
100	31	المجموع	

ثالثاً: تحليل آراء العينة عن :

1. مجال الهيكل التنظيمي الاداري:

يتضح من نتائج الجدول (7) إن الوسط الحسابي الموزون لمجال الهيكل التنظيمي والاداري بلغ (3.762) وبانحراف معياري قدره (1.134) وبمعامل اختلاف (0.30). وقد تبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي والبالغ (3) ، وهذا يدل على أن هناك اهتمام واضح بهذا المجال من قبل افراد عينة الدراسة لكونه من المجالات المهمة في محاسبة المسئولية، وان المؤسسة موضوع البحث تعمل على القيام بدراسة الهيكل وتعديلاته لتحقيق الفوائد من خلال التغيرات المحيطة بها وفقاً لرأي عينة الدراسة وقد بلغت اعلى قيمة للمتوسط في الفقرة (A5) بمقدار (3.968) وهذا يشير الى وجود هيكل تنظيمي واضح ومعتمد في المؤسسة وكان الانحراف المعياري (1.048) كما بلغ معامل الاختلاف (0.426) وهو اقل من المتوسط العام . مما يؤكّد انسجام اراء افراد العينة عن هذه الفقرة، كما كانت الفقرة (A7) الخاصة بالهيكل التنظيمي المتبع في المنظمة يمنع تداخل الصالحيات والمهام بين الوحدات والمستويات الإدارية نالت اقل ترتيب اذ بلغ المتوسط (3.516) وبانحراف معياري (1.287) وبمعامل اختلاف (0.366) ما يشير الى قلة ادراك المؤسسة لهذه الفقرة ، والتي تؤثر في الاداء بشكل سلبي. وقد تراوحت بقية الفقرات بين هذين المستويين وكما يظهر في الترتيب المبين في الجدول (7).

جدول(7) اراء العينة عن مجال الهيكل التنظيمي الاداري (A)

الرتبة	معامل الاختلاف	المعياري الانحراف	المتوسط		الفقرة	الرمز
4	0.257	.965	23.74	1. يوجد لدى المنظمة سياسات إدارية واضحة تبين مفهوم نظام محاسبة المسئولية	A1	
5	0.732	1.216	13.7	2. يوجد لدى إدارة المنظمة وعي وإدراك لمفهوم محاسبة المسئولية	A2	
3	0.30	1.157	43.8	3. يوجد لدى المنظمة سياسات مكتوبة لتطبيق نظام محاسبة المسئولية	A3	
4	0.308	1.154	3.74	4. تستخدم المنظمة دليلاً مكتوبًا يبين الإجراءات الإدارية في المنظمة	A4	
1	0.426	1.048	3.968	5. يوجد هيكل تنظيمي واضح ومعتمد في المنظمة	A5	
2	0.311	1.204	3.871	6. الهيكل التنظيمي المعتمل به في المنظمة يوضح خطوط السلطة والمسؤولية بين الرؤساء والمرؤosisen	A6	
6	0.366	1.287	3.516	7. الهيكل التنظيمي المتبع في المنظمة يمنع تداخل الصالحيات والمهام بين الوحدات والمستويات الإدارية	A7	
5	0.28	1.039	3.71	8. يتضمن الهيكل التنظيمي تحديد دقيق لمراكز المسؤولية	A8	
	0.30	1.134	3.762		المتوسط	M1

2. مجال مركز المسؤولية:

يتضح من نتائج الجدول(8) إن الوسط الحسابي الموزون لمجال مركز المسؤولية بلغ (3.648) ويانحراف معياري قدره (1.15) وبمعامل اختلاف (0.31) وقد تبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي والبالغ (3) ، وهذا يدل على أن هناك اهتمام واضح بهذا المجال من لدن افراد عينة الدراسة لكونه من المجالات المهمة في محاسبة المسؤولية، وان المؤسسة موضوع البحث تهتم بمركز المسؤولية لتحقيق الفوائد من خلال التغيرات المحاطة بها وفقاً لرأي عينة الدراسة وقد بلغت اعلى قيمة للمتوسط في الفقرة (B1) بمقدار (4.00) وهذا يشير الى وجود تحديد اختصاصات ومسؤوليات مراكز المسؤولية واضح ومعتمد في المؤسسة وكان الانحراف المعياري (1.0) كما بلغ معامل الاختلاف (0.25) وهذا اقل من المتوسط العام . مما يؤكّد انسجام اراء افراد العينة عن هذه الفقرة.. كما كانت الفقرة (B4) والخاصة بوجود توحيد للآراء الإدارية في مراكز المسؤولية نالت اقل ترتيب وبمتوسط (3.387) ويانحراف معياري (1.308) وبمعامل اختلاف (0.25) مما يشير الى قلة ادراك المؤسسة لهذه الفقرة ، والتي تؤثر في الاداء بشكل سلبي. وقد تراوحت بقية الفقرات بين هذين المستويين وكما يظهر في الترتيب المبين في الجدول (8).

جدول(8) اراء العينة عن مركز المسؤولية (B)

الرتب	معامل الاختلاف	المعارف المعياري	المتوسط	الفقرة	الرمز
1	0.25	1.00	4.00	1. يتم تحديد اختصاصات ومسؤوليات مراكز المسؤولية في المنظمة	B1
2	0.301	1.157	3.839	2. يوجد مدير مختص لكل مركز مسؤولة يكون مسؤولاً عن التكاليف والإيرادات	B2
4	0.325	1.230	3.774	3. يوجد دليل واضح لكل مركز مسؤولة	B3
10	0.25	1.308	3.387	4. يوجد توحيد للآراء الإدارية في مراكز المسؤولية	B4
7	0.303	1.088	3.581	5. يوجد وصف متسلسل لإجراءات العمل في مراكز المسؤولية المختلفة	B5
8	0.292	1.028	3.516	6. يوجد وضوح في العلاقة بين مراكز المسؤولية ويتم التنسيق بينها	B6
5	0.343	1.253	3.645	7. يوجد تفويض واضح لسلطة اتخاذ القرارات للمسئولين في مراكز المسؤولية المختلفة	B7
3	0.274	1.046	3.806	8. يؤدي القسم الواحد عمله في مكان محدد بحيث يسهل الإشراف عليه	B8
6	0.34	1.229	3.613	9. يوجد تحديد لمسؤوليات في مراكز المسؤولية	B9
6	0.33	1.202	3.613	10. طبيعة العمل متGANSAة في كل مركز مسؤولة	B10
8	0.358	1.262	3.516	11. هناك قدر كافٍ من الخبرة والكفاءة لدى العاملين للقيام بأعمال مراكز المسؤولية	B11
9	0.285	.996	3.484	12. يخصص مدير مركز المسؤولية الوقت اللازم لعملية التخطيط	B12
7	0.312	1.119	3.581	13. يوجد نظام محاسبة تكاليف واضح ومحدد لتجميع التكلفة على أساس مراكز المسؤولية	B13
	0.31	1.15	3.648	المجموع	M2

3. نظام الموازنات التخطيطية:

يتضح من نتائج الجدول (9) إن الوسط الحسابي الموزون لمجال نظم الموازنات التخطيطية بلغ (3.484) وبانحراف معياري قدره (1.085) وبمعامل اختلاف (0.25) وقد تبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي والبالغ (3) ، وهذا يدل على أن هناك اهتمام واضح بهذا المجال من قبل افراد عينة الدراسة لكونه من المجالات المهمة في محاسبة المسؤولية، وان المؤسسة موضوع البحث تهتم بنظم الموازنات التخطيطية لتحقيق الفوائد من خلال التغيرات المحيطة بها طبقاً لرأي عينة الدراسة وقد بلغت اعلى قيمة للمتوسط في الفقرة (C5) بمقدار (3.677) وهذا يشير الى وجود تبوييب لإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية واضح ومعتمد في المؤسسة وكان الانحراف المعياري (0.979) كما بلغ معامل الاختلاف (0.266) وهو اقل من المتوسط العام . وكذلك الفقرة (C9) جاءت بنفس الترتيب والخاصة بانسجام معايير الأداء لكل مركز مسؤولية مع أهداف المنظمة ويتوسط (3.677) مما يؤكد انسجام اراء افراد العينة عن هذه الفقرة، كما كانت الفقرة (C10) والخاصة باشتراك العاملون في مختلف مراكز المسؤولية في إعداد معايير الأداء المخططة نالت اقل ترتيب ويمتوسط (3.191) وبانحراف معياري (1.191) وبمعامل اختلاف (0.373) مما يشير الى قلة ادراك المؤسسة لهذه الفقرة ، والتي تؤثر على الاداء بشكل سلبي. وقد تراوحت بقية الفقرات بين هذين المستويين وكما يظهر في الترتيب المبين في الجدول (9) .

جدول (9) اراء العينة عن نظام الموازنات التخطيطية(C)

الرتب	الرمز	الفقرة	المتوسط	المعامل المعياري	معامل الاختلاف	الترتب
1	C1	1. يتم استخدام أسلوب الموازنة التخطيطية في تحطيط التكاليف والإيرادات	3.581	1.232	0.344	3
2	C2	2. يتم استخدام الموازنات التخطيطية كأساس لتقدير الأداء الفعلي	3.42	1.148	0.335	7
3	C3	3. يستخدم أسلوب التكاليف المعيارية في تحطيط التكاليف لمراكز المسؤولية	3.516	1.179	0.33	5
4	C4	4. يوجد تبوييب لعناصر وبنود التكاليف تبعاً للمستويات الإدارية المختلفة داخل المنظمة وفي حدود مسؤولية كل منها	3.645	1.112	0.30	2
5	C5	5. يتم تبوييب الإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية	3.677	0.979	0.266	1
6	C6	6. يتم الربط بين بنود التكاليف والإيرادات بين مراكز المسؤولية الخاصة بها	3.581	.765	0.213	3
7	C7	7. يوجد فصل لعناصر التكاليف التي يمكن رقابتها أو التحكم بها عند كل مستوى إداري عن التكاليف التي لا يمكن رقابتها أو التحكم بها	3.484	.962	0.276	6
8	C8	8. يتم تبوييب التكاليف وفق إمكانية السيطرة عليها من قبل رئيس مركز المسؤولية	3.548	.961	0.27	4
9	C9	9. تتسجم معايير الأداء لكل مركز مسؤولية مع أهداف المنظمة	3.677	1.10	0.299	1
10	C10	10. يشترك العاملون في مختلف مراكز المسؤولية في إعداد معايير الأداء المخططة	3.191	1.191	0.373	10
11	C11	11. يتم تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها لكل مركز مسؤولية في المنظمة على حدة	3.226	1.086	0.336	9
12	C12	12. يتم إتباع الأسلوب العلمي في تحديد معايير الأداء لكل مركز مسؤولية على حدة	3.258	1.29	0.395	8
	3M	المجموع	3.484	1.085	0.25	

4. مجال تقييم الاداء ومقارنته بالمخبط

يتبيّن من نتائج الجدول (10) إن الوسط الحسابي الموزون لمجال تقييم الاداء ومقارنته بالمخبط بلغ (3.484) وبانحراف معياري قدره (1.098) وبمعامل اختلاف (0.315) وقد تبيّن أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي والبالغ (3)، وهذا يدل على أن هناك اهتمام واضح بهذا المجال من لدن افراد عينة الدراسة لكونه من المجالات المهمة في محاسبة المسؤولية، وإن المؤسسة موضوع البحث تهتم بتقييم الاداء ومقارنته بالمخبط لتحقيق الفوائد من خلال التغييرات المحيطة بها وفقاً لرأي عينة الدراسة وقد بلغت أعلى قيمة للمتوسط في الفقرة (D1) بمقدار (3.548) وهذا يشير إلى قياس الأداء الفعلي لكل مركز من مراكز المسؤولية على حدة واضح ومعتمد في المؤسسة وكان الانحراف المعياري كما بلغ معامل الاختلاف (0.26) وهو أقل من المتوسط العام . مما يؤكد انسجام اراء افراد العينة عن هذه الفقرة، كما كانت الفقرة (D3) والخاصة بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخبط لتحديد الانحرافات في كل مركز مسؤولة نالت أقل ترتيب وبمتوسط (3.419) وبانحراف معياري (1.088) وبمعامل اختلاف (0.318) ما يشير الى قلة ادراك المؤسسة لهذه الفقرة ، والتي تؤثر الى الاداء بشكل سلبي. وقد تراوحت بقية الفقرات بين هذين المستويين وكما يظهر في الترتيب المبين في الجدول (10).

جدول (10) اراء العينة عن مجال تقييم الاداء ومقارنته بالمخبط(D)

الرتب	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط	الفقرة	الرمز
1	0.26	0.925	3.548	1. يتم قياس الأداء الفعلي لكل مركز من مراكز المسؤولية على حدة	D1
4	0.324	1.121	3.452	2. تتخذ التكالفة المعيارية أساس لقياس الأداء الفعلي	D2
5	0.318	1.088	3.419	3. يتم مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخبط لتحديد الانحرافات في كل مركز مسؤولة	D3
3	0.354	1.235	3.484	4. يتم استخدام النسب المالية المختلفة لتقييم أداء مراكز المسؤولية	D4
2	0.326	1.15	3.52	5. يوجد توضيح للسياسات والقواعد المحاسبية المستخدمة في المنظمة	D5
2	0.332	1.17	3.516	6. توجد كفاءة عالية في قياس الأداء الفعلي لمراكز المسؤولية	D6
3	0.313	1.092	3.484	7. تتم عملية قياس الأداء الفعلي بشكل دقيق وفعال لكل مركز على حدة	D7
4	0.288	.995	3.4516	8. تقوم المنظمة بالرقابة على أداء مراكز المسؤولية عن طريق الربط بين الأداء الفعلي والمخبط لكل مركز مسؤولة	D8
	0.315	1.098	3.484	المجموع	M4

5. تحويل اراء العينة عن مجال تقارير الاداء:

يتبيّن من نتائج الجدول(11) إن الوسط الحسابي الموزون لمجال تقارير الاداء بلغ (3.712) ويانحراف معياري قدره (1.025) وبمعامل اختلاف (0.288) وقد تبيّن أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي والبالغ (3) ، وهذا يدل على أن هناك اهتمام واضح بهذا المجال من لدن افراد عينة الدراسة لكونه من المجالات المهمة في محاسبة المسؤولية، وإن المؤسسة موضوع البحث تهتم بتقارير الاداء لتحقيق الفوائد من خلال التغييرات المحيطة بها وفقاً لرأي عينة الدراسة وقد بلغت أعلى قيمة للمتوسط في الفقرة (E9) بمقدار (3.839) وهذا يشير الى ان تقارير الاداء تؤدي إلى سهولة الاتصال بين المستويات الإدارية واضح ومعتمد في المؤسسة وكان الانحراف المعياري (1.067) كما بلغ معامل الاختلاف (0.315) وهو اقل من المتوسط العام .كما جاءت الفقرة (E14) بالترتيب نفسه والتي تسير الى إعداد وتقييم دورى لأداء العاملين في مراكز المسؤولية ويانحراف معياري (0.820) وبمعامل اختلاف (0.673) مما يؤكّد انسجام اراء افراد العينة عن هذه الفقرة.، كما كانت الفقرة (E12) والخاصة باعداد تقارير الاداء على أساس علمية و بشكل واضح وسهل الفهم بحيث يمكن للإدارة من دراستها بسهولة نالت اقل ترتيب وبمتوسط (3.548) ويانحراف معياري (1.234) وبمعامل اختلاف (0.318) مما يشير الى قلة ادراك المؤسسة لهذه الفقرة ، والتي تؤثر في الاداء بشكل سلبي. وقد تراوحت بقية الفقرات بين هذين المستويين وكما يظهر في الترتيب المبين في الجدول (11) .

جدول(11) اراء العينة عن مجال تقارير الاداء(E)

الرتب	الرمز	الفقرة	المتوسط	انحراف المعياري	معامل الاختلاف
7	E1	1. يوجد نظام تقارير في المنظمة	3.645	1.112	0.26
2	E2	2. يوجد معايير وأسس لتقييم الأداء	3.806	.980	0.324
2	E3	3. يوجد نموذج ثابت لتقرير الأداء بين البيانات والمعلومات الواجب توافرها	3.806	.9458	0.318
8	E4	4. يتم إعداد تقارير الأداء لكل مركز مسؤولية على حدة	3.633	.96431	0.354
2	E5	5. يوجد وصف للمعلومات التي يجب أن يتضمنها تقارير الأداء في مراكز المسؤولية	3.806	.9801	0.324
4	E6	6. عناصر التقرير موحدة من حيث الشكل	3.742	.999	0.332
7	E7	7. توفر التقارير المعلومات الملائمة في الوقت المناسب عن مراكز المسؤولية	3.645	1.17	0.313
6	E8	8. يراعي التقارير تسلسل خطوط السلطة والمسؤولية في إعدادها ورفعها	3.677	1.107	0.288
1	E9	9. تؤدي التقارير إلى سهولة الاتصال بين المستويات الإدارية	3.839	1.067	0.315
5	E10	10. تختلف التقارير حسب المستوى الإداري المقامة إليه من حيث شموليتها	3.71	1.006	0.26
9	E11	11. تتناسب التقرير مع من يستخدمه من حيث الإيجاز والاختصار	3.613	.882	0.324
10	E12	12. تعد تقارير الأداء على أساس علمية و بشكل واضح وسهل الفهم بحيث يمكن للإدارة من دراستها بسهولة	3.548	1.234	0.318
6	E13	13. يتميز التقرير بالوضوح والنطاقية في عرض البيانات	3.677	1.076	0.354
1	E14	14. يتم إعداد وتقييم دورى لأداء العاملين في مراكز المسؤولية	3.839	0.820	0.326
3	E15	15. تتغير تقارير الأداء خلال الفترات اللاحقة وفقاً لاحتياجات المستقبلية	3.774	.845	0.332
9	E16	16. وصول تقارير الأداء والتغذية العكسية للمعلومات لكل مدير مركز في الوقت المناسب	3.613	1.202	0.313
	المجموع		3.712	1.025	0.288

6. مجال نظام الحوافز:

يتبيّن من نتائج الجدول(12) إن الوسط الحسابي الموزون لمجال نظام الحوافز بلغ (3.637) وبانحراف معياري قدره (1.053) وبمعامل اختلاف (0.289) وقد تبيّن أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي والبالغ (3) ، وهذا يدل على أن هناك اهتمام واضح بهذا المجال من لدن افراد عينة الدراسة لكونه من المجالات المهمة في محاسبية المسؤولية، وإن المؤسسة موضوع البحث تهتم بنظام الحوافز لتحقيق الفوائد من خلال التغييرات المحيطة بها وفقاً لرأي عينة الدراسة وقد بلغت أعلى قيمة للمتوسط في الفقرة (F4) بمقدار (3.871) وهذا يشير الى تدريب العاملين وتشجيعهم لتحقيق الأرقام المخططة لمراكز مسؤولياتهم واضح ومعتمد في المؤسسة وكان الانحراف المعياري (1.024) كما بلغ معامل الاختلاف (0.263) وهو اقل من المتوسط العام . مما يؤكّد انسجام اراء افراد العينة عن هذه الفقرة.. كما كانت الفقرة (F6) والخاصة باعتماد أسلوب واحد في منح الحوافز في مراكز المسؤولي نالت اقل ترتيب وبمتوسط (3.484) وبمعامل معياري (1.151) وبمعامل اختلاف (0.33) ما يشير الى قلة ادراك المؤسسة لهذه الفقرة ، والتي تؤثّر في الاداء بشكل سلبي. وقد تراوحت بقية الفقرات بين هذين المستويين وكما يظهر في الترتيب المبين في الجدول (12).

جدول(12) اراء العينة عن مجال نظام الحوافز (F)

الرتب	الرمز	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
	F1	1.تعتمد المنظمة نظاماً واضحاً للحوافز يحث العاملين على تحقيق الأداء المخطط لمراكز المسؤولية	3.677	1.107	0.30	4
	F2	2. يتم اعتماد أسلوب موحد في منح الحوافز في مراكز المسؤولية	3.26	1.094	0.335	7
	F3	3. تسهم الحوافز في كفاءة عمل مراكز المسؤولية	3.806	.980	0.257	2
	F4	4. يتم تدريب العاملين وتشجيعهم لتحقيق الأرقام المخططة لمراكز مسؤولياتهم	3.871	1.024	0.263	1
	F5	5. تسهم الحوافز في خفض التكاليف وزيادة الإيرادات .	3.548	1.234	0.347	5
	F6	يوجد نظام لمنح الحوافز في مراكز المسؤولية.	3.484	1.151	0.33	6
	F7	تسهم الحوافز في فاعلية عمل مراكز المسؤولية.	3.774	.9205	0.244	3
	F8	يعمل الحافز المادي على تحقيق الأداء المخطط مقارنة مع الاداء الفعلي.	3.677	.909	0.247	4
	M4	المجموع	3.637	1.053	0.289	

7. تقييم الاداء:

يتبيّن من نتائج الجدول(13) إن الوسط الحسابي الموزون الخاصة بتقييم الاداء بلغ (3.589) وبانحراف معياري قدره (1.118) وبمعامل اختلاف (0.313) وقد تبيّن أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي والبالغ (3) ، وهذا يدل على أن هناك اهتماماً واضحاً بهذا المجال من قبل افراد عينة الدراسة لكونه من المجالات المهمة في محاسبية المسؤولية، وإن المؤسسة موضوع البحث تهتم بتنقييم الاداء لتحقيق الفوائد من خلال التغييرات المحيطة بها طبقاً

لرأي عينة الدراسة وقد بلغت أعلى قيمة للمتوسط في الفقرة (Y7) بمقدار (3.806) وهذا يشير إلى عدم مطالبة الادارة العليا الاقسام والفروع بمقترنات تخفيض كلف انتاج الخدمة في المنظمة واداء الاعمال للزيائين. واضح ومعتمد في المؤسسة وكان الانحراف المعياري (1.195) كما بلغ معامل الاختلاف (0.388) وهو اقل من المتوسط العام . مما يؤكّد انسجام اراء افراد العينة عن هذه الفقرة. كما كانت الفقرة (Y4) والخاصة بتكيف المنظمة مع الظروف المحيطة به، وبضمها تغيرات البيئة وطلبات المجتمع، لضمان ديمومته واستمراره بقاء في السوق وتقييم افضل خدمة للجمهور نالت اقل ترتيب وبمتوسط (3.323) ويانحراف معياري (1.275) وبمعامل اختلاف (0.383) ما يشير الى قلة ادراك المؤسسة لهذه الفقرة ، والتي ستؤثر في الاداء بشكل سلبي. وقد تراوحت بقية الفقرات بين هذين المستويين وكما يظهر في الترتيب المبين في الجدول (13) والشكل(7).

جدول(13) اراء العينة عن تقييم الاداء (Y)

الرتبة	معامل الاختلاف	انحراف المعياري	المتوسط	الفقرة	الرمز
2	0.295	1.1169	3.774	1. اسلوب اداء العمل في المنظمة يتواافق مع ما تصبوا اليه من اهداف محددة في الخطط والاستراتيجيات	Y1
6	0.368	1.259	3.419	2. لا تضع المنظمة في الاعتبار استيعاب جميع العوامل (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، العالمية) التي ستؤثر في امكانية تنفيذ الاهداف.	Y2
4	0.368	.9549	3.613	3. اشعر ان العلاقة بين المنظمة والمجتمع المستفيد ايجابية وبناءة وتسودها حالات الثقة والتعاون.	Y3
8	0.383	1.275	3.323	4. تكيف المنظمة مع الظروف المحيطة به، وبضمها تغيرات البيئة وطلبات المجتمع، لضمان ديمومته واستمراره بقاء في السوق وتقييم افضل خدمة للجمهور .	Y4
3	0.26	1.039	3.709	5. تتم عملية تقييم الاداء لكل مركز مسؤولية وذلك من خلال كشف الانحرافات عن الأداء المخطط	Y5
3	0.304	1.13	3.709	1. تتبع الادارة العليا باستمرار تقارير متابعة ساعات العمل اليومية، وكمية العمل المنجز ونوعية الخدمة المقدمة للزيائين.	Y6
1	0.388	1.195	3.806	2. لا تطالب الادارة العليا الاقسام والفروع بمقترنات تخفيض كلف انتاج الخدمة في المنظمة واداء الاعمال للزيائين.	Y7
3	0.304	1.131	3.709	3. تهمني سمعة المنظمة ومستقبله ودوره المميز في المجتمع العراقي.	Y8
5	0.28	1.1796	3.516	4. الرضا عن العمل في قسمي او فرعى قياسا مع الاقسام الاخرى يصل الى مستوى عال جدا.	Y9
5	0.301	1.060	3.516	5. يتوفر وقت كافي للجميع للسعي وراء تقديم الافكار المبدعة من قبل المرؤوسيين والزيائين على حد سواء.	Y10
7	0.304	.955	3.387	6. تتظر المنظمة باستمرار المنافسين في قطاع المنظمة وغيره واحتياجات السوق وما يطرأ عليهم من تغيرات في تشجيع الابداعات.	Y11
	0.313	1.118	3.589	المجموع	3M

ثالثاً: تحليل علاقات الارتباط بين المتغيرات

يبين الجدول(5) علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة لمفردات العينة خلال فترة الدراسة وعلى الشكل الآتي:-

- 1- المتغير المستقل الهيكل التنظيمي والأداري (A)** :إذ يبين الجدول(14) علاقة الارتباط بين المتغير الهيكل التنظيمي والأداري وبين :

 - أ- المتغير المستقل الثاني مركز المسؤولية (B)** إذ بلغ معامل الارتباط (سبيرمان للرتب) (** 0.833) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني ان هنالك ارتباطا جيدا بين المتغيرين .
 - ب- المتغير المستقل الثالث مجال نظام الموازنات التخطيطية (C)** إذ بلغ معامل الارتباط (سبيرمان للرتب) (** 0.399) وبمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني ان هنالك ارتباطا جيدا بين المتغيرين .
 - ج- المتغير المستقل الرابع مجال تقييم الاداء ومقارنته بالمحظط (D)** إذ بلغ معامل الارتباط (سبيرمان للرتب) (** 0.327) وبمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني ان هنالك ارتباطا بين المتغيرين .
 - د- المتغير المستقل الخامس مجال تقارير الاداء (E)** إذ بلغ معامل الارتباط (سبيرمان للرتب) (** 0.626) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني ان هنالك ارتباطا ودرجة متوسطة بين المتغيرين .
 - هـ- المتغير المستقل السادس مجال نظام الحوافز (F)** إذ بلغ معامل الارتباط (سبيرمان للرتب) (** 0.344) وبمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني ان هنالك ارتباطا بين المتغيرين .
 - و- المتغير المستقل الكلي (X)** إذ بلغ معامل الارتباط (سبيرمان للرتب) (** 0.781) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني ان هنالك ارتباطا ودرجة جيدة بين الهيكل التنظيمي والأداري والمتغير الكلي الذي يمثل المتوسط العام .
 - ز- المتغير المعتمد(الكافاءة) (Y1)** إذ بلغ معامل الارتباط (سبيرمان للرتب) (** 0.491) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يؤكد وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين .
 - ح - المتغير المعتمد(الفاعلية) (Y2)** إذ بلغ معامل الارتباط (سبيرمان للرتب) (** 0.414) وبمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين .
 - ط-المتغير المعتمد (الاداء)(Y)** إذ بلغ معامل الارتباط (سبيرمان للرتب) (** 0.465) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين .

- 2- المتغير المستقل مركز المسؤولية (B)** :إذ يبين الجدول(14) علاقة الارتباط بين المتغير مركز المسؤولية وبين :

 - أ- المتغير المستقل الثالث مجال نظام الموازنات التخطيطية (C)** إذ بلغ معامل الارتباط (سبيرمان للرتب) (** 0.600) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني ان هنالك ارتباطا بين المتغيرين .
 - ب- المتغير المستقل الرابع مجال تقييم الاداء ومقارنته بالمحظط (D)** إذ بلغ معامل الارتباط (سبيرمان للرتب) (** 0.436) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني ان هنالك ارتباطا بين المتغيرين .
 - ج- المتغير المستقل الخامس مجال تقارير الاداء (E)** إذ بلغ معامل الارتباط (سبيرمان للرتب) (** 0.720) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني ان هنالك ارتباط ودرجة جيدة بين المتغيرين .
 - د- المتغير المستقل السادس مجال نظام الحوافز (F)** إذ بلغ معامل الارتباط (سبيرمان للرتب) (** 0.320) وبمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني ان هنالك ارتباطا بين المتغيرين .

- هـ - المتغير المستقل الكلي (X) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) (*0.320) وبمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني ان هنالك ارتباطاً ودرجات جيدة بين الهيكل التنظيمي والاداري والمتغير الكلي الذي يمثل المتوسط العام.
- وـ - المتغير المعتمد(الكافاءة) (Y1) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) (**0.594) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يؤكد وجود علاقة ارتباطاً بين المتغيرين .
- زـ - المتغير المعتمد(الفاعلية) (Y2) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) (**0.560) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين.
- حـ-المتغير المعتمد (الاداء)(Y) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) (**0.603) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين

جدول(14) علاقات الارتباط بين المتغيرات

المتغير	A	B	C	D	E	F	X	Y1	Y2	Y
1.000										
.833(* *)	1.000									
.399(* *)	.600(* *)	1.000								
.327(* *)	.436(* *)	.730(* *)	1.000							
.626(* *)	.720(* *)	.557(* *)	.580(* *)	1.000						
.344(* *)	.320(* *)	.208	.525(* *)	1.000						
.781(* *)	.875(* *)	.741(* *)	.691(* *)	.864(* *)	1.000					
.491(* *)	.594(* *)	.354(* *)	.449(* *)	.722(* *)	.529(* *)	1.000				
.414(* *)	.560(* *)	.355(* *)	.384(* *)	.637(* *)	.484(* *)	.565(* *)	.718(* *)	1.000		
.465(* *)	.603(* *)	.356(* *)	.450(* *)	.726(* *)	.550(* *)	.624(* *)	.935(* *)	.905(* *)	1.000	

3- المتغير المستقل مجال نظام الموازنات التخطيطية (C) :اذ يبين الجدول(14) علاقة الارتباط بين المتغير مجال نظام الموازنات التخطيطية وبين :

- المتغير المستقل الرابع مجال تقييم الاداء ومقارنته بالمخبط (D) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) (** 0.730) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني ان هنالك ارتباطا بين المتغيرين.
- ب- المتغير المستقل الخامس مجال تقارير الاداء (E) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) (** 0.557) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني ان هنالك ارتباطا ودرجة جيدة بين المتغيرين.
- ج- المتغير المستقل الكلي (X) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) (** 0.642) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني ان هنالك ارتباطا ودرجة جيدة بين نظام الموازنات التخطيطية والمتغير الكلي الذي يمثل المتوسط العام.
- د- المتغير المعتمد(الكافأة) (Y1) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) (** 0.354) وبمستوى معنوية (0.05) وهذا يؤكد وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين .
- ه - المتغير المعتمد(الفاعلية) (Y2) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) (** 0.355) وبمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين.
- و-المتغير المعتمد (الاداء)(Y) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) (** 0.356) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين

4- المتغير المستقل تقييم الاداء ومقارنته بالمخبط (D) :اذ يبين الجدول(14) علاقة الارتباط بين المتغير مجال تقييم الاداء ومقارنته بالمخبط وبين :

- المتغير المستقل الخامس مجال تقارير الاداء (E) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) (** 0.580) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني ان هنالك ارتباطا ودرجة جيدة بين المتغيرين.
- ج- المتغير المستقل الكلي (X) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) (** 0.741) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني ان هنالك ارتباطا ودرجة جيدة بين مجال تقييم الاداء ومقارنته بالمخبط والمتغير الكلي الذي يمثل المتوسط العام.
- د- المتغير المعتمد(الكافأة) (Y1) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) (** 0.449) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يؤكد وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين .
- ه - المتغير المعتمد(الفاعلية) (Y2) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) (** 0.384) وبمستوى معنوية (0.05) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين.
- و-المتغير المعتمد (الاداء)(Y) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) (** 0.450) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين

5- المتغير المستقل مجال تقارير الاداء (E):اذ يبين الجدول(14) علاقة الارتباط بين المتغير مجال تقارير الاداء وبين

- أ- المتغير المستقل السادس مجال نظام الحوافز (F) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) (** 0.525) وبمستوى معنوية (% 0.01) وهذا يعني ان هنالك ارتباطا بين المتغيرين
- ب- المتغير المستقل الكلي (X) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) (** 0.864) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني ان هنالك ارتباطا ودرجة جيدة بين مجال تقارير الاداء والمتغير الكلي الذي يمثل المتوسط العام.
- ج- المتغير المعتمد(الكافأة) (Y1) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) (** 0.722) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يؤكد وجود علاقة ارتباط جيدة بين المتغيرين .

د - المتغير المعتمد(الفاعلية) (Y2) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) ($*0.637$) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين.

ه-المتغير المعتمد (الاداء)(Y) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) ($*0.726$) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين

6- المتغير المستقل مجال نظام العوافر (F) : اذ يبين الجدول(14) علاقة الارتباط بين المتغير مجال نظام العوافر وبين :

أ- المتغير المستقل الكلي (X) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) ($*0.438$) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني ان هنالك ارتباطاً بين مجال نظام العوافر والمتغير الكلي الذي يمثل المتوسط العام.

ب- المتغير المعتمد(الكفاءة) (Y1) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) ($*0.529$) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يؤكد وجود علاقة ارتباطاً جيداً بين المتغيرين .

ج - المتغير المعتمد(الفاعلية) (Y2) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) ($*0.484$) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين.

د-المتغير المعتمد (الاداء)(Y) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) ($*0.550$) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين.

6- المتغير المستقل الكلي (X) : اذ يبين الجدول(14) علاقة الارتباط بين المتغير المستقل الكلي وبين :

أ- المتغير المعتمد(الكفاءة) (Y1) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) ($*0.642$) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يؤكد وجود علاقة ارتباطاً جيداً بين المتغيرين .

ج - المتغير المعتمد(الفاعلية) (Y2) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) ($*0.565$) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين.

د-المتغير المعتمد (الاداء)(Y) إذ بلغ معامل الارتباط (سييرمان للرتب) ($*0.624$) وبمستوى معنوية (0.01) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين.

وعلى اساس ذلك يمكن اثبات الفرضيات من خلال وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة ورفض فرضيات العدم.

رابعاً:تحليل تأثير المتغيرات المستقلة في المعتمدة

1-تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد الكفاءة

بين الجدول (15) ان التأثير المعنوي للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب المجالات تطبيق محاسبة المسؤولية في المتغير التابع المتمثل بالكفاءة Effectviness من خلال معامل الارتباط (R) الذي بلغ (0.745) ومعامل التحديد (R^2) إذ بلغ (0.554) ما يعني ان نسبة (55%) من التغيير في كفاءة المؤسسة كان سببها المتغير المستقل تطبيق مجالات محاسبة المسؤولية خلال مدة البحث . وتدعم قيمة (F) المحاسبة البالغة ($*4.978$) ما يعني ان العلاقة معنوية في الأنماذج عند مستوى ثقة (0.01). اما قيم (B) فقد تشير إلى إن التغيير في المستقل بوحدة واحدة ينعكس بمقدار هذه القيم على اهداف المؤسسة . والتي تعني مقدار الميل في النموذج كما في الجدول (15) وتشير قيمة (a) الى قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوية ل الصفر. وقد جاء هذا التأثير متوافقاً مع طروحات تطبيق مجالات محاسبة المسؤولية ودورها في الاداء .

جدول(15) تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد (الكافاعة)

المتغير المعتمد: الاهداف المالية						المتغير المستقل
B	T	A	F	R ²	R	
.095	.123	1	**4.978	0.554	0.745	1.مجال الهيكل التنظيمي الاداري (A)
.190	.378					2.مركز المسؤولية(B)
-0.067	-0.204					3.مجال نظام الموازنات التخطيطية (C)
-0.026	-0.076					4. مجال تقدير الاداء مقاشرنة (D) بالمخاطط
.351	.930					5.مجال تقدير الاداء (E)
.339	.999					6.مجال نظام الحوافز (F)

2- تأثير المتغيرات المستقلة المتغير المعتمد الفاعلية:

بين الجدول (16) ان التأثير المعنوي للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب المجالات تطبيق محاسبة المسئولية في المتغير التابع الممثل بالفاعلية Efficiency من خلال معامل الارتباط (R) الذي بلغ (0.607) ومعامل التحديد (R^2) إذ بلغ (0.368) ما يعني ان نسبة (37%) من التغيير في فاعلية المؤسسة كان سببها المتغير المستقل تطبيق مجالات محاسبة المسئولية خلال مدة البحث . وتدعم قيمة (F) المحاسبة البالغة (2.334*) ما يعني ان العلاقة معنوية في الأنماذج عند مستوى ثقة (0.05). إما قيم (B) فقد تشير إلى إن التغيير في المستقل بوحدة واحدة ينعكس بمقدار هذه القيم على اهداف المؤسسة . والتي تعني مقدار الميل في النموذج كما في الجدول (16) وتشير قيمة (a) الى قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوية للصفر. وقد جاء هذا التأثير متوافقاً مع طروحات تطبيق مجالات محاسبة المسئولية ودورها في الاداء .

جدول(16) تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد (الفاعلية)

المتغير المعتمد: الاهداف المالية						المتغير المستقل
B	T	A	F	R ²	R	
1.087	1.211	1	*2.334	0.368	0.607	1.مجال الهيكل التنظيمي الاداري (A)
.739	1.263					2.مركز المسؤولية(B)
.247	647.					3.مجال نظام الموازنات التخطيطية (C)
.192	495.					4. مجال تقدير الاداء مقاشرنة (D) بالمخاطط
.617	1.407					5.مجال تقدير الاداء (E)
.533	1.353					6.مجال نظام الحوافز (F)

3-تأثير المتغيرات المستقلة في المغير المعتمد الاداء

بين الجدول (17) ان التأثير المعنوي للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب المجالات تطبيق محاسبة المسؤولية في المتغير التابع المتمثل بالاداء R^2 من خلال معامل الارتباط (R) الذي بلغ (0.718) ومعامل التحديد (R^2) إذ بلغ (0.515) ما يعني ان نسبة (52%) من التغير في اداء المؤسسة كان سبباً المتغير المستقل تطبيق مجالات محاسبة المسؤولية خلال مدة البحث . وتدعم قيمة (F) المحتسبة البالغة (4.255**) ما يعني ان العلاقة معرفة في النموذج عند مستوى ثقة (0.01). اما قيم (B) فقد تشير إلى ان التغيير في المستقل بوحدة واحدة ينعكس بمقدار هذه القيم على اداء المؤسسة . والتي تعني مقدار الميل في النموذج كما في الجدول (17) وتشير قيمة (a) الى قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوية للصفر. وقد جاء هذا التأثير متواافقاً مع طروحات تطبيق مجالات محاسبة المسؤولية ودورها في الاداء .

وعلى اساس ذلك يمكن اثبات الفرضيات من خلال وجود تأثير للمتغيرات المستقلة في المعتمدة ورفض فرضيات العدم

جدول(17) تأثير المتغيرات المستقلة في المغير المعتمد (الاداء)

المتغير المعتمد: الاهداف المالية						المتغير المستقل
B	T	A	F	R^2	R	
.591	.798	1	**4.255	0.515	0.718	1.مجال الهيكل التنظيمي الاداري (A)
.465	.962					2.مركز المسؤولية(B)
.090	.285					3.مجال نظام الموازنات التخطيطية (C)
.083	.260					4.مجال تقييم الاداء ومقارنته بالمخاطر(D)
.484	1.338					5.مجال تقارير الاداء (E)
.436	1.341					6.مجال نظام الحوافز (F)

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

يتم في هذا المبحثتناول الاستنتاجات المستنبطة من الإطار النظري والعملي للدراسة والتي في ضوئها سيتم تقديم مجموعة من التوصيات للاستفادة من الاتجاه الذي كشفته نتائج الدراسة. وضمن فقرتين:-

اولاً: الاستنتاجات

من خلال استعراض الأدبيات الإدارية التي أتيحت للباحثين الاطلاع عليها في الإطار والعملي النظري يتضح الآتي:

- ان نظام محاسبة المسؤولية يحدد للادارة العليا مركز المسؤولية الناجح ومركز المسؤولية الفاشل ومن ثم يمكن اتخاذ القرار الملائم للشركة عن طريق تجميع البيانات وحصرها لمراكز المسؤولية ومن ثم مقارنتها مع المعايير الموضوعة.
- تمكن تقارير الاداء التي تعد لكل مركز مسؤولية تمكن الادارة من التعرف على كفاءة ادارة مركز المسؤولية في استخدام النظم الكفوءة والقدرة على تخفيض التكاليف ومن ثم تحقيق عائد مناسب للمؤسسة.

3. اظهرت نتائج البحث تأثير الخصائص النوعية لأفراد العينة على الاداء المسمى الوظيفي والمؤهل العلمي والتخصص والخبرة.
4. يؤثر الهيكل التنظيمي والإداري الواضح على كفاءة وفاعلية المنظمة .
5. يوجد اهتمام في تحديد اختصاصات ومسؤوليات مراكز المسؤولية في المنظمة
6. اهتمام المؤسسة في تحديد معايير الأداء لكل مركز مسؤولية مع أهداف المنظمة و تبويث الإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية
7. بينت النتائج ان التقارير تؤدي إلى سهولة الاتصال بين المستويات الإدارية مع ذلك قصور في اعداد تقارير الأداء على أسس علمية و بشكل واضح وسهل الفهم بحيث يمكن للإدارة من دراستها بسهولة.
8. اتضح من النتائج بان المؤسسة لا تهتم بالمقترنات المقدمة من الافراد لتخفيض التكاليف العمليات واداء الخدمة للزيائن.

ثانياً: التوصيات :

من خلال الاستنتاجات التي تم التوصل اليها تم تقديم التوصيات الآتية التي يمكن للمؤسسات الصحية الاخذ بها لتطوير ادائها والتي تخص مجالات محاسبة المسؤولية:-

1. ضرورة الاهتمام بموضوع ، أهمية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المؤسسات الصحية ولاسيما من حيث عمليات التخطيط والرقابة وتقويم الأداء.
2. الاهتمام بتوفير تحديد دقيق ومفصل وواضح للهيكل التنظيمي للمستويات الإدارية كافة.
3. ضرورة التأكيد على تطبيق نظام محاسبة التكاليف من خلال الأسس العلمية الصحيحة، بحيث يحقق هذا النظام عملية تبويث وتصنيف التكاليف على مستوى مراكز المسؤولية، وكذلك يمكن من قياس الأداء الفعلي قبل مقارنته بالأداء المخطط بصورة سلية.
4. العمل على تطبيق نظام الموازنات التخطيطية على مستوى مراكز المسؤولية على حدة ، كي يمكن تقويم الأداء وتحليل الانحرافات وتحديد المتسببين فيها كل في مرکزه والعمل على تجاوز التطبيق الخاطئ لهذا النظام من خلال مقارنة الأداء الفعلي للفترة الجارية بالنتائج الفعلية
5. التأكيد على عملية إعداد التقارير الرقابية ومتابعتها، والاهتمام بالعمل على تطبيق نظام تقارير متكملاً .
- 6 . ضرورة تدريب وتطوير العاملين المسؤولين على إعداد الموازنات التخطيطية وفي صياغة معايير التكاليف والإيرادات وفي إعداد نظام تقارير الأداء
7. الاهتمام بمتابعة الانحرافات وتحديد اسبابها التي تحصل في مراكز المسؤولية ومعالجتها
8. ضرورة التفاعل والاتصال بين العاملين في المستويات كافة والسمع الى المقترنات والمشاركة في القرارات اللازمة لمعالجة المشكلات.
9. الافادة من التقنيات العلمية والمعرفية لزيارات المهارات والقدرات لمواكبة التحديات والظروف المتغيرة في البيئة.
10. التأكيد على التعاون بين المؤسسات الصحية والاكاديمية والبحثية للافاده من العلوم المتطرفة في مجالات المعرفة لتعزيز الاداء.

المصادر

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر العربية

1. أبو نصار، محمد، . (2005) المحاسبة الإدارية. الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن
2. الخطيب، سمير كامل، (قياس دور المقارنة المرجعية في تحسين الأداء المنظمي - دراسة حالة مع نموذج مقترن) أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002.
3. الرزوقي، ديللا جمبول، (2007) مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في الشركات الصناعية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين
4. الغرابية، فاتحة فالح والدعي، مامون وابو نصار، محمد، 2011 "مدى تطبيق مقومات محاسبة المسؤولية في الشركات الأردنية المساهمة العامة الصناعية وأثره في ربحية الشركة وكفاءتها التشغيلية ، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 38 ، العدد 1 ، 2011
5. الفضل، مؤيد، وشعبان، عبد الكريم، المحاسبة الإدارية ودورها في ترشيد القرارات في المنشآة . عمان:دار زهران للنشر، 2003
6. المحياوي، قاسم نايف علوان (إدارة الجودة في الخدمات : مفاهيم وعمليات وتطبيقات) الطبعة الأولى، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006.
7. الهبيتي، خالد عبد الرحيم، . (2003) إدارة الموارد البشرية . الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 255 .
8. جوده، وآخرون، (2009)، مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في الفنادق الأردنية- دراسة ميدانية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية - المجلد التاسع - العدد الثاني .
9. زامل، أحمد محمد، . (2000) المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي . الجزء الثاني، معهد . الإدراة العامة، الرياض، السعودية، ص 512
10. زيدان، جمال غانم، . (1997) إعداد وكتابة التقارير الإدارية . الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص 12
11. زويلف، مهدي حسن، (1999) والأساليب والاستشارات الإدارية . الطبعة الأولى، عمان،
12. صيام، نيلهان وليد احمد، . (2004) تطبيق محاسبة المسؤولية في المستشفيات الأردنية - دراسة ميدانية . رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ، اليرموك، إربد، الأردن، ص - 36 .
13. مكي، سالم توفيق، (2009) مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الشركات الاهلية الفلسطينية، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية غزه، فلسطين
14. ميده ، ابراهيم عمر، (2003) مجلة جامعة دمشق - المجلد - 19 العدد الثاني
- 15 هيتجر، ليتر اي، ماتولتش سيرج، (2000) المحاسبة الإدارية . ترجمة أحمد حاج، الطبعة الثانية، دارالمريخ، الرياض، السعودية، ص 4 57
16. الانترنت ، عبدالمطلب، ندى والريبيعي، جبار جايم(2005) دور نظام محاسبة المسؤولية في قياس كفاءة المستويات الإدارية المختلفة

ثالثاً: المصادر الأجنبية

- 17.Al Dahiree,J.(2003).Construction of Simulation model to improve the performance of Precast cocrete factory. A thesis to the college of engineering, Baghdad University
- 18.Carnegie, G. D. and Napier, C.J., 2010. Traditional accountants and businessprofessionals: Portraying the accounting profession after Enron. *Accounting, Organizations and Society*, 35(3), pp.360–376
- 19.Deegan, C. (2006), *Financial Accounting Theory*, McGraw–Hill Australia, Sydney
- 20.Idowu ,S.O, W.L. Filho (eds.), (2009) *Professionals' Perspectives of Corporate Social Responsibility*, DOI 10.1007/978–3–642–02630–0_2, Springer–Verlag Berlin Heidelberg.
- 21.Jones,O.and Macpherson,A.(2006).Inter–organization learning and strategic renewal.
22. Horngren, C. T., S. Datar, and G. Foster. 2006. Cost accounting, a managerial emphasis. New Jersey, Prentice Hall Inc. 12th ed
- 23.Gerald, F. Morris, (1995). Owning the Numbers. CFO, Vol.11, Issue 3, March PP 72–1876
- 24.Cudi T. Gürsoy (1999). Yönetim ve Maliyet Muhasebesi (2th Ed.). Beta Yayınları, İstanbul, p593..
25. Charles T. Horngren (1984). Introduction to Management Accounting (6th Ed.). Prentice Hall, Inc, U.S.A., p. 244
26. Metin(2014) Centrifugal Administration And Responsibility Accountin System In Businesses *The Clute Institute International Academic Conference Munich, Germany*.
- 27.Molina,C.& Callahan,J.(2010).Fostering Organizational Performance:The Role of Journal of Management Development, Vol. 29, No. 1
- 28.Nalan Akdoğan. (2003). Tek Düzen Muhasebe Sisteminde Maliyet Muhasebesi Kitapevi. Ankara, p. 615 Uygulamaları, Gazi
- 29.Norreklit, H., Baldvinsdotir, G., Burns, J. and Scapens, R., 2009. The image ofaccountants: from bean counters to extreme accountants. *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, 22(6), pp.858–882.
- 30.Simons, R. 2000. Performance measurement and control systems for implementing strategy, Text, and Cases. New Jersey, Prentice Hall.
31. Schermerhorn,F&Gohnfeet,A.(2000).Organizational Behaviour"Jons,Inc.,Seventh Edition
in SMEs:entending the framework,Long Range Plannig,Vol.32,pp155–75

32.Tapinos E ., Dyson R ., Medow S (the Impact of Performance Measurement in Strategic planning “ International Journal of Productivity and Performance Management) Vol . 54 No . 5 / 6 .., 2005

33.Wheelen,Thomas,L.,& Hunger,J.(2000):Strategic management,7ed, prentice– Hall, inc.,Printed in the United states of America